

# المصرف

مجلة مصرافية واقتصرافية ربع سنوية تصدرها  
الادارة العامة للبحوث والاحصاء ببنك السودان المركزي  
العدد الثامن والأربعون - يونيو 2008م

## كلمة التحرير

يسعى السودان كغيره من الدول النامية لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشروعات القطاعات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل. ولتحقيق ذلك تم إصدار اللوائح والضوابط وتعديل القوانين. وذلك فيما يتعلق بتحويل الأرباح والميزات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة وخاصة في مجال إنتاج وتصدير النفط والصناعات والخدمات المرتبطة به. وقد ساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وبالتالي توفير فرص العمل المدروة للدخل وتحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

ونتيجة لارتفاع أسعار الحبوب الغذائية عالمياً ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في السودان والوطن العربي. بدأت الدول العربية في الاستثمار في قطاع الزراعة. و يأتي ذلك في إطار تنفيذ برامج النهضة الزراعية وتفعيل العمل العربي المشترك. وفي هذا الصدد يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة، موضوع بعنوان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في السودان. وأخر بعنوان دور برامج توظيف المخريجين في الوطن العربي بالإضافة إلى خريجة السودان. بالإضافة لموضوع باللغة الإنجليزية بعنوان محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995 - 2006).

وفي جانب رقابة وتنمية العمل المصرفي. يشتمل العدد على موضوع بعنوان مخاطر التمويل وفقاً لاتفاق بازل II (الأسلوب المعياري).

هذا وتناشد هيئة التحرير كتاب المجلة والباحثين والمصرفيين لرفدها بالموضوعات ذات الصلة لمواصلة الصدور لتحقيق أهدافها المنشودة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

### تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

# المصرفية

## دراسات وبحوث

عوامل جذب الاستثمار المباشر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

4

أسامي النور محمد سعيد - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي (دراسة تطبيقية - السودان)

12

د. زروق عثمان محمد - جامعة الجزيرة

مخاطر التمويل وفقاً لاتفاق بازل II (الاسلوب المعياري للفياس)

20

عبد الباسط محمد المصطفى - الادارة العامة للرقابة المصرفية

Determinants of Economic Growth in Sudan, 1990-2006

64

Mutasim Ahmed Abdelmawla Mohamed

## سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

28

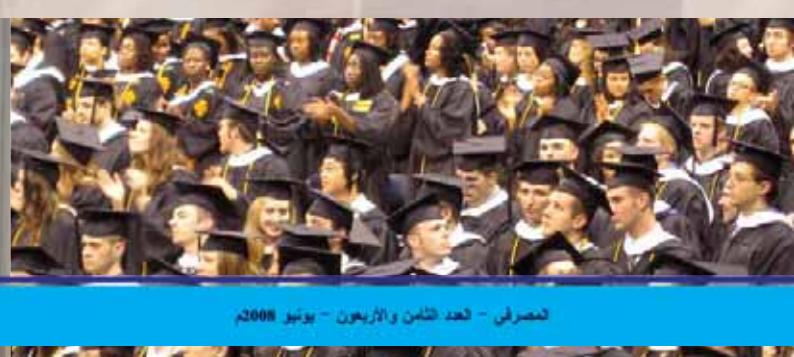
يوسف عثمان ادريس - ادارة البحوث والاحصاء

## فتاوی

فتوى حول: قيام مؤسسة للتأمين التكافلي للتمويل الأصغر

32

الهيئة العليا للرقابة الشرعية



# المصرفي

## ندوات ومؤتمرات

ندوة بعنوان الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها

38 مجدي الامين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

ورشة بعنوان المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التأمين الأصغر بالسودان

40 معاوية يوسف محمد - إدارة السياسات

أضواء على

تجربة الصراف الآلي في المصارف السودانية

44 محمد شرف الدين الطيب احمد - مصرف السلام

قرأت لك

التمويل بدون نقود

46 مجدي البخيت ابراهيم - إدارة السياسات

أحداث اقتصادية

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

48 مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث والإحصاء

مؤشرات اقتصادية

50 كمال يوسف عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء

# عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان

أسامي النور محمد سعيد  
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

الاستثمار والتي حظيت بأكثر من 3 مليار دولار إلى جانب جمهورية مصر العربية ونيجيريا وتونس. بالرغم من أن نصيب القارة الأفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفاً إلا أن السودان قد استحوذ على جزءاً مقدراً منه، ويعزي ذلك إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في جذب هذه الاستثمارات إلى السودان منها توفير البيئة المناسبة.

هناك مجموعة من الدراسات والأديبيات التي تعرضت للعوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس خليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحالات تطبيقية على مستوى الدول أو المناطق الجغرافية في العالم، واغلب هذه الدراسات توصلت إلى نتائج متماثلة، حيث تشتهر معظمها في تحديد عدد من العوامل مع وجود اختلافات طفيفة بسبب الظروف الخاصة بالدولة أو المنطقة التي تمت دراستها. ومعظم هذه الدراسات تميل إلى استبعاد الرأي

## مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة وخبرة السودان بصورة خاصة، وذلك من خلال محاولة إعداد نموذج إحصائي يبين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

شهد السودان خلال الفترة (1996 - 2006) تنامي تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث أصبح من أكثر الدول استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستويين العربي والأفريقي. وتضمن تقرير الاستثمار العالمي للعام 2006م أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع من 55 مليار دولار في العام 1975م إلى 1.306 مليار دولار بنهاية العام 2006م أي ما يعادل 24 ضعفاً. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 45% من هذا الاستثمار أي ما يعادل 857 مليار دولار بينما كان نصيب القارة الأفريقية 36 مليار دولار فقط. وكان ترتيب السودان ضمن أكثر الدول الأفريقية المستقطبة لهذا

- يساهم في تحدث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.
- تحقيق الاستخدام الكفاءة للموارد النادرة.
- يساهم في رفع مستوى الإناتجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعزيز توسيع الترابطات الإناتجية.

#### **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

توصلت الدراسات إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها ما يلي:

1/ الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal efficiency of capital) (أول من لفت الأنظار إليها جون مينارد كينز الاقتصادي الإنجليزي المعروف) وتعرف بأنها المعدل الذي تتساوى عنده قيمة التدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار مع سعر الفائدة أو هامش الأرباح، فإذا ازداد تفاؤل المستثمرين بالتدفقات المستقبلية ارتفعت الكفاءة الحدية لرأس المال بالمقارنة مع هامش الأرباح مما يشجع على الاستثمار الجديدة.

2/ حجم السوق المحلي ويقاس هذا التغير بالناتج المحلي الإجمالي.

3/ معدل النمو الاقتصادي للدولة ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات سابقة على سنة التقدير ويستخدم هذا المعدل كعامل للتوقعات المستقبلية لنمو السوق المحلي.

4/ متوسط دخل الفرد ويقاس كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد ويستخدم لقياس حجم الطلب الفعال على السلع والخدمات.

5/ محدد رأس المال البشري ويقصد به توفر القوى العاملة المتعلمة بدرجة كافية ومهارة عالية.

الذي كان سائداً من قبل بأن الدول بوسعتها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم المحفز المختلفة مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح والسماح للمستثمرين بتحويل الأموال إلى الخارج وإلغاء أو تقليص قائمة القطاعات التي يحظر على الاستثمار الأجنبي الدخول إليها والسماح بملكية الأعمال وغير ذلك من المحفزات المشابهة.

هذه العوامل لم تعد كافية لوحدها في جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة معينة، وذلك لأن كل دول العالم تطبق هذه الامتيازات بل وقد تتنافس في زيادة مساحة كل منها معنى أن هذه الامتيازات لم تعد تمثل ميزة نسبية لأي دولة ولكن أصبحت شروط أساسية لتهيئة المناخ المناسب لتحمل للاستثمار في كافة أنحاء العالم. وإنما هنالك عوامل أخرى توصلت إليها بعض الدراسات يمكن استعراضها لاحقاً<sup>(1)</sup>.

**لماذا التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**  
بدأت الدول النامية ومنذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين التحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الافتئاع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية. وتعزى أهم أسباب التحول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآتي:

- يمثل مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي سواء كانت أفراد أو بنوك أو دول أو مؤسسات مالية إقليمية أو دولية.
- وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج.

(1) جريدة الصباح - عفيف الرئيس - ندوة نقاشية بتاريخ 31/3/2007م - بيت الحكمة.

المراجعة والاستشارات المالية والقانونية والفنية علاوة على وجود مرافق تعليمية وصحية وقطاع تشييد وبناء ساهم في وجود وفرة في المساكن والمكاتب التي تفي باحتياجات المستثمرين.

- الاستقرار السياسي الذي يتمثل في نظام الحكم الفدرالي الذي يقسم البلاد إلى ثلاثة مستويات (الحادي، ولائي، محلي) وينح الفرصة لمشاركة كافة المواطنين.

- السياسات الاقتصادية المواتية، حيث تم تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي منذ عام 1992 وتم تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تم إنشاء المؤسسات المالية المساعدة ومنها سوق المخزوم للأوراق المالية وشركة السودان للخدمات المالية، هذا بالإضافة إلى تطبيق برامج إعادة هيكلة المصارف ودخول فروع مصارف أجنبية.

- تحدث قوانين ولوائح تشجيع الاستثمار.

**لوائح وقوانين تشجيع الاستثمار في السودان:** في إطار سعي الحكومات السودانية المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي داخل البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعويض ضعف الاستثمارات الوطنية فقد أصدرت الحكومات المختلفة عدداً من القوانين واللوائح لتشجيع الاستثمار وقد صدر قانون تشجيع الاستثمار لعام 1990 وتم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وألغت بإنشاء وزارة الاستثمار. وقد تم تعديل قانون الاستثمار في عام 1999 و 2003 وركز هذا التعديل على تبسيط الإجراءات، إعطاء أفضليات توجيه الاستثمار للمناطق الأقل نمواً والمشروعات الاستراتيجية. وتزامنت مع هذه القوانين المشجعة للاستثمار متغيرات اقتصادية انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم النهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد.

6 يضاف إلى ذلك تحسين النظم الاقتصادية الداخلية لمواكبة التغيرات التي تحدث على نطاق العالم والتي تشمل تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك وتحفيض القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب وإلغاء وختصار التعقيبات الإدارية الروتينية المطلوبة لإنشاء الشركات والمشاريع فضلاً عن منح المزايا والحوافز التشريعية المشجعة للاستثمار.

**جريدة السودان في الاستثمار الأجنبي المباشر:** يسعى السودان كغيره من الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجدد وتتوفر فيه ميزات كثيرة - الموقع الاستراتيجي: فالسودان يمثل قلب أفريقيا ومدخلها الشرقي إضافة إلى مجاورته إلى تسع دول، فهذا الموقع يجعله متواصلاً للأسوق العالمية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

- الموارد والإمكانيات الطبيعية: ويشمل ذلك الموارد البشرية، الأراضي الزراعية، الثروة الحيوانية، الغابات، موارد المياه العذبة من أنهار وأمطار و المياه جوفية، الثروة المعدنية من ذهب ومعدن نفيسة إضافة إلى الثروة البترولية.

- البنية الأساسية والمرافق الخدمية: وتشمل المرافق الخدمية مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والبرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكات المخاري ووجود مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات. أما المرافق الالزامية للاستثمرين فقد قامت الدولة بإنشاء مناطق حرة بكل من سواكن والجيلي ومنح المستثمرين فيها العديد من المزايا التشجيعية بالإضافة إلى وجود قطاع مصري وقطاع تأمين وخدمات

## أهم التغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2006):

يعتبر السودان من أقدم الدول العربية التي اعتمدت مبدأ التنمية المبرمجة التي تطورت إلى خطط استراتيجية مع تصاعد حاجة المجتمع للنمو والتطور وتحدياته. وقد تضمنت أهم البرامج الاقتصادية خلال الفترة المذكورة الآتي:

1/ إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1993-1990م.

2/ الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م التي شكلت الإطار الفكري والمهني للدولة حيث ریحت الإستراتيجية حلقات الاقتصاد والإصلاح المالي والنقدi والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحركة المجتمع في جوانبها السياسية والاجتماعية الثقافية والأمنية والبيئية وتم تنفيذها من خلال ثلاثة برامج مرحلية.

### - تغيير النظام الاقتصادي للدولة:

حيث تدرج الاقتصاد منذ فبراير 1992م إلى مراحل جديدة من مركزية الإدارة والسلطة الاقتصادية وتحكمية الأسعار إلى اقتصاد يتوجه نحو حرية حركة وقوى السوق وعوامل الإنتاج وتحفيز المبادرات الفردية وتوسيع دائرة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص.

### - هيكلة الدولة:

خطت الدولة خطوات جادة نحو بناء مقومات نظام الالامركية في نظام الحكم والسلطة من خلال تطبيق الحكم الالحادي بهدف توزيع مكتسبات التنمية وزيادة الاهتمام بتنمية الريف من أجل استغلال مكامن الثروة والموارد وتعظيم عائدتها.

### - تحريك جمود الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

جرى تنفيذ سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية طالت القضايا والمواضيع التالية:



- تقليل دور الدولة في النشاط الإنتاجي: من خلال تنفيذ برامج خصخصة واسعة لمرافق القطاع العام منذ بداية التسعينيات شملت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الاقتصادية وذلك لوقف الضغط على الموازنة العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص والمشاركة لقيادة عملية الإنتاج والنمو.

- معالجة الاختلال الاقتصادي والهيكلية الداخلي والخارجي:

(العرض الكلي والطلب الكلي، الأدخار والاستثمار، وال الصادرات والواردات، الإيرادات العامة والإنفاق العام).

- العمل بالأطر الاقتصادية الكلية كأساس للبرمجة المالية والنمو والتنمية الاقتصادية.

- إعادة هيكلة وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي لتتسق

- تشجيع القطاع الخاص وتنميته بتقديم العديد من المحفزات والإعفاءات والضمانات والعمل على إزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التي تحد من نشاطاته وتدفعه لممارسة بعض الأعمال غير المنتجة.

- خرير الأسعار من التحكم الإداري ووقف دعم السلع والخدمات بغض النظر عن توفرها وخفض تكلفتها.

وقد نتج عن تلك الإجراءات الإصلاحية عدد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية كما يوضح الجدول رقم (1) أدناه:

مع سياسات التحرير ومتطلبات النمو الاقتصادي.

- توفيق أوضاع الهيئات والشركات العامة عن طريق إعادة هيكلتها وإصلاح أوضاعها المالية والمحاسبية وزيادة رؤوس أموالها وتحريك قدراتها الذاتية التشغيلية والتمويلية.
- مراجعة قانون الإجراءات المالية والمحاسبية وإعداد موجهات وإرشادات للمشتريات الحكومية.
- حصر أصول ومتلكات الدولة والتخلص من الهاك منها وتجديد بعضها.

#### جدول رقم (1)

#### المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1990 - 2006)

السنة	% نمو الناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدل التضخم العام	% العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	% العجز في الميزان التجاري إلى الميزان التجاري	متوسط دخل الفرد	متوسط الموازنة	% العجز في الميزان التجاري	الاستثمارات الأجنبية (ألف ملايين دينار)	الاستثمار المحلي (ألف ملايين دينار)	إجمالي المصدقة
1990	5.4	67	-3.3	-8.29	477.1	-8.00	-34.2	1026.6	2588.9	12.3
1991	7.5	122	-63.9	-1.09	810.2	-8.00	-34.2	7305.2	18796.0	82.5
1992	6.5	119	-22.3	-3.54	1722.1	-0.73	-24.9	42643.9	89404.6	41.9
1993	4.5	101	-21.7	-0.72	3760.4	-0.73	-24.9	140908.2	284293.7	88.6
1994	1	120	-14.8	-2.06	7246.6	-0.89	-5.0	56371.2	575137.7	101.4
1995	5.9	69	-12.3	-1.43	15174.4	-0.89	-5.0	1247.5	442450.8	97.5
1996	5.9	130.4	-13.6	-0.82	37589.6	-0.89	-5.0	312	388761.7	251.3
1997	6.3	47.2	-4.6	-1.16	108653.4	-0.72	-2.3	710	678747.2	413.9
1998	6.4	17	0.0	-0.72	127404.4	-0.72	8.5	967	1042641.4	1129.6
1999	6.7	16.2	-2.3	-0.59	145709.4	-0.72	8.5	782	1025156.5	312
2000	8	4.9	-4.3	-1.51	199057.4	-0.72	8.3	909	1306842.5	710
2001	6.7	7.4	-0.9	-2.59	228164	-0.72	7.3	3205	2118558.3	967
2002	6.5	8.7	-4.3	-4.21	262566.1	-0.72	9.3	2828	1972081	782
2003	5.8	8.7	-3.9	-4.21	1972081	-0.72	9.3			909
2004	9.1	7.4	-3.9	-4.21	2118558.3	-0.72	9.3			3205
2005	8.1	8.3	-3.9	-4.21	1972081	-0.72	9.3			2828
2006	9.3	7.3	-3.9	-4.21	262566.1	-0.72	9.3			

المصدر:

التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة من 1990-2006م.  
إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الاستثمار.



3.9% بـنـهاـيـةـ الـعـامـ 2006ـ.

انـخـفـضـ مـتـوـسـطـ مـعـدـلـ التـضـخـمـ الـعـامـ مـنـ 67% فيـ الـعـامـ 1990ـ إـلـىـ 7.3% بـنـهاـيـةـ الـعـامـ 2006ـ. اـرـتـفـعـ حـجـمـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـخـلـيـةـ الـمـصـدـقـةـ مـنـ 1972081.6 مـلـيـونـ دـيـنـارـ فـيـ الـعـامـ 1990ـ إـلـىـ 1,026.6 مـلـيـونـ دـيـنـارـ فـيـ الـعـامـ 2006ـ. تـنـامـيـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنبـيـةـ الـمـصـدـقـةـ مـنـ 12.3 مـلـيـونـ دـوـلـارـ فـيـ الـعـامـ 1990ـ إـلـىـ 2828 مـلـيـونـ دـوـلـارـ بـنـهاـيـةـ الـعـامـ 2006ـ.

**النموذج الإحصائي لتحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:**  
لاختبار تأثير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى غير المحفوظ التي تقدمها الحكومات

#### الـعـالـجـاتـ:

تم حساب نسبة إجمالي العجز في الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لـعام 2006ـ.

تم حساب نسبة العجز في الميزان التجاري بالدولار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بعد خوـيلـ الناتـجـ الـخـلـيـ الـإـجـمـالـيـ إـلـىـ الدـوـلـارـ حـسـبـ سـعـرـ الـصـرـفـ السـائـدـ فـيـ تـلـكـ الـفـتـرـةـ.

ومن المجدول السابق يتضح الآتي:  
ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.4% في عام 1990 إلى 9.3% بـنـهاـيـةـ الـعـامـ 2006ـ.

ارتفعت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.3% في العام 1990 إلى



(6) linv: تمثل الاستثمار الوطني  
(7) pin: تمثل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  
بعد خليل المعادلة باستخدام برنامج (E-view):

اتضح الآتي:  
اتضح أن هنالك علاقة خطية وفقاً لعامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.76$  (adjusted) بين الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) والمتغيرات المستقلة (gdpg, inflr, tb, def, linv, pin) ولكن يلاحظ ضعف العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا الضعف في العلاقة يعزى للتباين الكبير في البيانات.

إشارة معاملات المتغيرات المستقلة تبين بوضوح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث ما إذا كانت العلاقة طردية أو عكسية.

ل المستثمرين المذكورة تم تطبيق نموذج إحصائي للبيانات للفترة (1990 - 2006م) مبني على المعادلة الخطية التالية.

$$FDI = f(gdpg, inflr, tb, def, linv, pin)$$

$fdi = a + b_1gdpg + b_2infr + b_3tb + b_4def + b_5linv + b_6pin + u$   
حيث أن:

(1) FDI: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وهو المتغير التابع.

بينما المتغيرات المستقلة فهي:

(2) gdpg: تمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

(3) Infr: تمثل متوسط معدل التضخم

(4) tb: تمثل نسبة العجز في الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي

(5) def: تمثل نسبة العجز في الميزانية للناتج المحلي الإجمالي



#### المصادر والمراجع:

د. فلاح خلف علي الريعي - مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية ) العدد 23 يوليو 2005م.

التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

报 告 书 由 资 本 和 投 资 部 门 编 制

تقرير وزارة الاستثمار السودان.

د. عبد الوهاب عثمان - منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان (دراسة خلiliaة للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

العرض الاقتصادي لعامي 2001 و 2004 وزارة المالية.

حيدر عباس وآخرون ، دراسة محدّدات سعر الصرف في السودان (1982-2004).

World investment report 2007

لكل ما تقدم لا يمكن إسقاط هذه المتغيرات من النموذج. وعليه يكون نموذج العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً للآتي:-

$$fdi = -31.362 + 2.117gdp + 0.238\ln{r} - 8.193tb - 26.854def + 0.010\ln{inv} - 0.004pin$$

#### الخلاصة والتوصيات:

بناءً على ما ذكر خلصت الورقة للآتي:

- للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الحوافز التشجيعية من إعفاءات ضريبية على الأرباح وغيرها.
- السودان بلد مؤهل لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة للمزايا التنافسية من حيث الموارد الطبيعية وعوائد البترول الوعادة والمستوى التعليمي والقدرات الفنية التي يزخر بها.
- هنالك عوامل أخرى ساعدت في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية، منها توقيع اتفاقية السلام الشامل التي فتحت الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية وأزالت مشكلة عدم الاستقرار السياسي والتي يعزى إليها عدم التعامل الاقتصادي مع السودان نسبة لارتفاع درجة الخطأ القطرية.
- التركيز على تطوير البنية التحتية للاقتصاد للتقليل من تكلفة الاستثمار وإنشاء المشروعات الكبرى مثل سد مروي لكي تساعد في التوسيع الزراعي وزيادة الإنتاجية وقيام صناعات خوبية جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين.
- الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعامل مع كل دول العالم بمساواة تفادي للاستقطاب الاقتصادي والتبعية.
- اتباع السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) التي تتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادي وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وتتوفر ضمانات للمستثمرين الأجانب.



## دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة تطبيقية - السودان

د. زروق عثمان محمد - جامعة الجزيرة

### 1. مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة حجم البطالة وتحديد الأسباب التي ساعدت على انتشارها في بعض الدول العربية مع التركيز على دور برنامج توظيف الخريجين في معالجة المشكلة في السودان. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة للخلاصة والتوصيات. تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية. وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في الوطن العربي، من حيث الحجم أو المدلوّل أو الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة. تنتج مشكلة البطالة عادة من احتلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانبي الطلب والعرض. عرض العمل يتوقف على مجموعتين من العوامل. تتعلق الأولى بهدى المساهمة في سوق العمل، بينما

تتعلق الثانية بالعوامل الديموغرافية. لا تعبّر البطالة فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عرض العمل بأكمله، ولا تعكس استغلالاً غير كفء للموارد فحسب بل ما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد إنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أقصى للحاجات. بحيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم ومنها تبع خطورتها، بما يجعلها في مقدمة المشاكل التي تستأثر باهتمام البلدان المختلفة. سليمان (1999)

طبقاً لإحصاءات عام 2004 (الصادرة عن مكتب العمل الدولي بجنيف بعنوان إجاهات التشغيل في العالم). نجد أنه حتى عام 2003 كان إجمالي عدد العاطلين في العالم عن العمل نحو 185.9 مليون فرد، منهم نحو 88.2 مليون شاب، يتضح من ذلك أن البطالة قضية تواجه الاقتصاد العالمي، أما العالم العربي فيشهد معدلات عالية من بطالة الشباب. وقد أشار إلى ذلك التقرير الصادر من منظمة العمل الدولية، حيث تصل معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 12.2 % والشباب منهم معدل البطالة

وأنواع متعددة تتفاوت من حيث مسبباتها وبالتالي تتطلب إجراءات مختلفة لمواجهتها. وفيما يلي أهم هذه الأشكال:

**1- البطالة الاتكالية (Frictional Unemployment):** هي بطالة تنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختيارياً من أجل البحث عن عمل أفضل بهدف تحسين الأمل أو الرغبة في تغيير صفات العمل مع اشتراط توفر العمل المناسب.

**2- البطالة الهيكيلية (Structural Unemployment):** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الهيكيلية في الاقتصاد وقد تكون هذه التغيرات على اثر اكتشاف مورد جديد كالبترول مثلاً ونضوب مورد قديم كالفحم.

**3- البطالة المستمرة أو المقيمة (Disguised or Concerned Unemployment):**

هي عمل الأشخاص في مستوى أقل من مؤهلاتهم أو يعملون عملاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج القومي. فهم في حالة عمالية ظاهرية فقط بينما عملهم لا يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات.

**4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** والتي تنتج عن توقف العمل لعدم توفر الإنتاج خلال فترة أو حقبة محددة. وهي أوضح ما تكون في القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به (السكر، الصلصة، بعض أنواع العصائر ... إلخ).

**5- البطالة السافرة:** التي تتركز بين المتعلمين. وهي تنشأ بسبب وجود فائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه. ويرجع هذا النوع إلى عدم ملائمة الزيادات في فرص العمل للتغيرات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة التنامي السريع.

**3. أسباب انتشار البطالة في الوطن العربي:** تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، فالأرقام والإحصائيات توضح حجم تلك المشكلة الاقتصادية في إطار تجاوز عدد سكان الوطن العربي 307 ملايين نسمة في عام 2004، منها 115 مليون نسمة هي حجم القوى العاملة العربية

25.6%. وبمقارنة ذلك بالمعدلات العالمية يلاحظ أنها تمثل نسبة 6.2% من البطالة الإجمالية للشباب. وقد ألت بطالة الخريجين بظلالها على المجتمع السوداني في ظل الأعداد الكبيرة للخريجين التي واكبت سياسة التوسيع في التعليم العالي التي بدأت في عام 1990م.

تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة البطالة وفقاً للتعداد السكاني الذي أجري في عام 1993م أنها بلغت 11.7% وارتفعت النسبة إلى 15.4% حسب تقرير مسح القوى العاملة في عام 1996م حيث يشير إلى أن البطالة تتركز وسط الشباب بنسبة 28% وتشير التقديرات الرسمية إلى إن نسبة البطالة في عام 2007م وصلت إلى 18% إلا أن وزير العمل ذكر وهو يخاطب الجلسة الافتتاحية لندوة تأمين البطالة التي نظمها الصندوق القومي للمعاشات بتاريخ 7 مارس 2007م أن نسبة البطالة قد بلغت 49% وأن بطالة الخريجين من هذه النسبة قد بلغت 53%. هذا الوضع يستدعي ضرورة تركيز الجهود لمواجهة أهم المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا وهي مشكلة البطالة والتي بدأت تتنامي بوتيرة متزايدة للحد من آثارها السالبة.

## 2. تعريف وأنواع البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: «كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» إلا أن هناك رأياً سائداً يقول أن هذا التعريف لا يكون دقيقاً أو شاملًا. فقد أشار (زكي، 2005م) أنه يمكن أن تستفيد بعض الفئات من المتعاطلين، مثل أولئك الذين فقدوا الأمل في العثور على عمل بعد أن أضناهم البحث عنه. أو الذين يصنفون ضمن الذين يعملون في المواسم (الزراعية والسياحية مثلاً) ويندرجون تحت مسمى العاطلين في بقية المواسم، أو أولئك الذين «يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جداً، وهم عادة من يعملون لحساب أنفسهم».

والبطالة ليس لها شكل واحد ولكن لها أشكال

السكان بالدول العربية إلى قصور السياسات السكانية الخاصة بتنظيم النسل والأسرة.

2 - فشل برامج التنمية الاجتماعية التي بنتها بعض الدول، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة، وانسحابها من المؤسسات العامة نتيجة لتبني الكثير منها سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات الاستخلاص.

3 - ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الإنتاج القومي.

4 - استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج في أعقاب الأزمة العراقية الكويتية خلال الفترة (1990-1991)، حيث هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمل في الخليج وحلت محل العمالة العربية.

وتشير الإحصاءات أن عدد الأجانب العاملين في دول الخليج بلغ نحو 9 ملايين عامل في عام 2005 مقارنة مع نصف مليون عامل عام 1975.

5 - انكماش مفهوم العمل لدى المجتمعات العربية وقصوره على العمل بأجر في القطاعين العام والخاص وعدم إقبال الشباب على العمل المهني والحر.

6 - ضعف مناهج مؤسسات التعليم والتدريب وعدم موائمة مخرجات وتحصصات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

#### 4. الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي:

بذل الدول العربية جهوداً مقدرة للحد من البطالة، وقد اتسمت تلك الجهود بالفردية دون أن يكون هناك عمل عربي مشترك، مما جعل تلك الجهود غير مجده. يشير (أبو إسماعيل، 1989) "بذل الدول العربية جهوداً منفردة للحد من البطالة ولكنها قليلة الأثر حتى الآن".

فقد عملت دول الخليج على إعادة توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل

منهم 25 مليون عاطل عن العمل أي ما يعادل نحو 21.7 % من السكان. وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، والذي صدر عام 2004، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بين 15 % - 20 %. وكان تقرير منظمة العمل الدولية للعام 2003، أشار إلى أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى 6.2 %، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في ذات العام 12.2 % وتزايد سنوياً بمعدل 3 %. ووصف تقرير آخر صادر عن منظمة العمل العربية تم نشره في مارس عام 2005، بوضوح أن الدول العربية تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة مقارنة مع بقية دول العالم الأخرى. وللمعالجة الارتفاع المتزايد لمعدل البطالة يتوجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 7 مليارات من الدولارات، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3 % إلى 7 %، وتوفير ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنوياً حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل. وتفاقمت مشكلة البطالة في فلسطين والعراق والصومال. حيث يعدد باحثون أن نسبة بطالة الشباب وصلت إلى 60 %، وذلك نسبة لتدحرج الأوضاع السياسية في هذه الدول. أما في الإمارات العربية 2.6 %، والبحرين 3.1 %، وقطر 5.1 % وتبلغ 7 % في السعودية وسلطنة عمان وتتجاوز النسبة 11 %، أما في كل من مصر وسوريا ولبنان وترتفع معدلات البطالة إلى 13 % في الأردن و 14 % في تونس والمغرب و 18 % في كل من السودان والصومال واليمن وتتجاوز النسبة 30 % في العراق وفلسطين والمزائر.

هذا وقد تعزى معدلات البطالة العالية في معظم الدول العربية للعوامل التالية:

1 - ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي فقد بلغ عام 2004 نحو 2.3 % وهو أعلى معدل زيادة في العالم، وتشير الإحصائيات السكانية إلى أن عدد سكان الدول العربية يتضاعف كل ثلاثة عقود تقريباً قياساً بالدول المتقدمة. حيث يتضاعف النمو السكاني كل 116 سنة، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في معدل تضاعف عدد

منظمات المجتمع المدني والتي بلغ عدد الجمعيات التي رخص لها منح القروض (127) جمعية.

وفي الجزائر، بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب عام 1989 وأنشئت لجان في كل ولاية لتوفير فرص العمل للشباب. وطور العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1995م. كما تم إنشاء التعاونيات بين الشباب لمواجهة هذه المشكلة، حيث يتم تمويل مشاريع الشباب بواقع 30% وتساهم البنوك بنسبة 65% لتوفير فرص عمل مؤقت بأجر يوازي الحد الأدنى المطلوب.

وفي المغرب، أنشئ المجلس الوطني للشباب والتشغيل عام 1991م. وتم إعداد ميثاق وطني لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية. بحيث تم اتخاذ إجراءات متتالية للحد من مشكلة تشغيل الشباب ومنها تخصيص مكتب لتوظيف خريجي الجامعات.

وفي موريتانيا بدأ نشاطاً لصالح توظيف الخريجين. كما سعت اليمن من خلال صندوق التنمية الاجتماعية فيها إلى حل بعض مشاكل تشغيل الشباب. وفي فلسطين تم إنشاء المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة. أما في سوريا فقد أنشئت هيئة مكافحة البطالة بالإضافة إلى الصناديق الأخرى مثل جمعية دار السعادة للعمل الاجتماعي.

وفي سلطنة عمان تم إنشاء صندوق تنمية مشروعات الشباب عام 1988، إذ يمثل شركة مساهمة عمانية محدودة تهدف إلى تشجيع الشباب على الدخول في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء أو امتلاك مشروعات صغيرة من خلال دعم مالي أو قروض.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التي اتسمت بالفردية بعيداً عن العمل العربي المشترك لم يتم تخفيف معدل البطالة في معظم الدول إلى المستوى المقبول عالمياً، ولذا لا بد من تبني سياسات مستمرة ومشتركة لمواجهة هذه المشكلة مثل خسین مناخ الاستثمار في الدول العربية.

**5. أسباب انتشار ظاهرة البطالة في السودان:**  
يعتبر السودان أحد الدول العربية التي تواجه ارتفاع نسبة البطالة. يقول (صادق، 2007م) هنالك عدة

مواطنين بدلًا عن العمالة الأجنبية والعمل بتوصيات منظمة العمل العربية. بأن يتم إعطاء الأولوية في التشغيل للعمال الوطنية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى. فالكويت كمثال لدول الخليج قامت بتبني حواجز للقطاع الخاص. وفي البحرين تم وضع خطة في عام 2003م من أجل القضاء نهائياً على تلك المشكلة من خلال البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب في غضون ثلاث سنوات. وفي الإمارات قامت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل توسيع دائرة الوظائف. وفي المملكة العربية السعودية تم توطين الوظائف في القطاع الخاص وفتح فرص العمل للسعوديين.

وأدت هذه السياسات إلى انخفاض معدل البطالة في كل من دولة الإمارات وقطر والكويت، حيث تراوحت بين 1.6% - 3.1%.

وفي مصر، تركزت جهود تشغيل الشباب في الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يقوم بتمويل مشروعات الشباب ويتراوح حجم تمويل المشروع بين 50 ألف إلى 500 ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى مشروع المايكروستارت، التي حققت نتائج إيجابية في سبيل توفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة للشباب، والتي يتم إنجازها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين مثل تملك مشاريع تخصص لهم (الفترة من 1991 - 2005م).

وفي الأردن اهتمت الحكومة بأمر تشغيل الشباب، عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة إدارة وتنمية الأيتام، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، صندوق الحرفيين، بنك الاتصال الصناعي وبرنامج الأسر المنتجة. بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأهلية مثل الصندوق الأردني الهاشمي، مركز تنمية المشاريع الصغيرة، مؤسسة نور الحسين وغيرها. وقد وفرت هذه الصناديق حوالي 23884 ديناراً. أما في تونس فقد تم إنشاء عدد من الصناديق لمعالجة مشكلة البطالة منها على سبيل المثال: الصندوق الوطني التونسي للتشغيل، الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي. هذا فضلاً عن نظام القروض المدعوم من

النجاحات إلا إن عدم تنفيذ تلك المشروعات في شكل حزم متكاملة افرز كثير من أوجه القصور. وفي بداية عقد التسعينات تم توزيع مشروعات الأسر المنتجة، ويتواافق ذلك مع الجهد الرامي إلى تخفيف آثار تدني فرص الاستخدام والتوظيف في القطاعين العام والخاص. وقد تم في العام 1998 تشكيل لجنة لتقديم مقترنات لمعالجة بطالة الخريجين وقد رأت اللجنة أن البداية الصحيحة في أن معالجة المشكلة لا يتم إلا من خلال صياغة إستراتيجية متكاملة وبنسيق الجهد وتضافرها بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهود الإقليمية والدولية. وتمت صياغة إستراتيجية متكاملة لمعالجة مشكلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين بصورة خاصة للفترة (2005 - 2008). كما اعتمدت اللجنة حزمة من السياسات والمشروعات والتي يمكن تلخيصها في أربعة محاور، هي:

- (1) تناغم السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية.
- (2) تمويل المشروعات الصغيرة والموسمية للحرفيين عن طريق محفظة الخريج التي أُسست عام 2000م، والتي أنشأت بقرار من وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.
- (3) التدريب التحويلي.
- (4) استيعاب الخريجين في المشروعات القومية.

#### **أهداف المشروع:**

- 1 نشر ثقافة وفلسفة العمل الحرفي للشباب.
- 2 تقليل نسبة البطالة في أوساط الخريجين.
- 3 الاستفادة من الطاقة الكامنة والمعطلة في الشباب لتدوير عملية التنمية.
- 4 اكتشاف مظاهر النبوغ والإبداع عند الخريجين وإتاحة الفرصة لهم لولوج مجالات رائدة ومبتكرة.

#### **أ) الإطار النظري للنموذج**

لقارنة متوسطي مجموعتين باستخدام الاختبار الإحصائي (T). يتطلب ذلك أولاً حساب الانحراف

أسباب ساهمت في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من أهمها:

- 1 - ضعف البنية التحتية وال المؤسسة في الريف مما يقلل من فرص العمل في الاقتصاد الريفي الأمر الذي يساعد على الهجرة من الريف إلى المدن.
- 2 - ضعف توليد فرص العمل في القطاع المدنى الحديث (الصناعي، الخدمي) مما أدى إلى بروز ونمو القطاع غير الرسمي.
- 3 - نمو القوى العاملة بمعدل (4%) يفوق معدل النمو السكاني 2.16% حسب آخر إحصاء سكاني (1993م).
- 4 - ضعف العلاقة بين فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل.

يتضح أن سياسات التوسيع في التعليم العالي والتنامي المتزايد لأعداد الخريجين مصحوباً بقدرة واضحة في فرص الاستخدام في القطاعين العام والخاص، قد أدت إلى ظهور بطالة الخريجين. وزاد تفاقمها إيقاف التعين التلقائي لخريجي الكليات التطبيقية مع ضعف واضح لمساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل.

#### **6. خريجة السودان في معالجة أزمة البطالة:**

بدأ السودان خريجة مواجهة توظيف الخريجين وغيرهم من الفئات الأخرى منذ عقد السبعينات من القرن العشرين (بند محاربة البطالة)، حيث تم تخصيص بند في الموازنة العامة لاستيعاب الخريجين. وشهد عقد الثمانينيات عدة محاولات لمعالجة المشكلة التي برزت بين خريجي الكليات الزراعية لأول مرة من خلال توزيع أراضي زراعية لهم وتأسيس جماعات تعاونية لحل المشكلة والتي فشلت لعدة أسباب منها النزاعات حول الأرض. عدم التزام الدولة بالتمويل الكافي وضعف القدرات الإدارية للخريجين حديثي التخرج.

وفي عام 1986م تم إعداد إستراتيجية التنمية والإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. تم من خلالها تنفيذ عدد من مشروعات العمالة وعدد من مراكز التدريب المهني والتي رغم خرقها الكثير من



### المعيار المشترك للعينتين باستخدام المعادلة:

$$\overline{X}_1$$

متوسط العينة الثانية .  $\bar{X}_2$

### تقدير معدل النمو:

لتقدير معدل النمو (٢) بالنسبة للطلاب الخريجين والطلاب المستوفعين خلال الفترة من 1990 حتى 2007 . نقدر أولاًً معايير الانحدار الخطى.

$$L_n Y = \ln a + \beta T$$

## الطلاب الخريجين =

T = الزمن

$\alpha, \beta$  = معالم النموذج

$$r = (e^\beta - 1) \times 100$$

## ٢: معدل النمو :

e ثابت 2.17828

## حجم العينة الأولي $n_1$

## حجم العينة الثانية $n_2$

بيان العينة الأولى  $S_1^2$

## بيان العينة الثانية $S^2$

## 2 - تمثيل درجات الحرارة.

النحوتة المعاقة 1 2

— 1 —

$$T = \frac{x_1 - x_2}{SP \sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

## حیث :

## إحصائية T

لتعريف دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في توظيف الخريجين تم خليل البيانات التي تم جمعها باستخدام خليل (T).

وهذا يشير إلى أن ازدياد الخريجين مقارنة مع عدد المستوعبين مما يدل على أن هنالك أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل.

- **معدل النمو في الخريجين والمستوعبين خلال الفترة من 1995 حتى 2007**  
لمعرفة معدل النمو في أعداد الخريجين تم استخدام نموذج:

$$r = (e^b - 1) \times 100$$

$$r = (e^{.125} - 1) \times 100$$

$$r = 13.31\%$$

**معدل النمو في المستوعبين:**

$$r = (e^{.0919} - 1) \times 100 = 9.63\%$$

الفرق بين معدل النمو في الخريجين والمستوعبين  
= 3.68 =

من النموذج السابق يفهم أن هنالك زيادة كبيرة في أعداد الخريجين بمعدل نمو 13.31% مع معدل أقل في أعداد المستوعبين 9.63% ما يؤكد نتائج التحليل التي تم عرضها سابقاً

### جدول رقم (3)

#### دور تطبيق برامج الخريجين في معالجة مشكلة البطالة

البيان	N	Means
قبل تطبيق البرامج	10	1851
بعد تطبيق البرنامج	7	7738

المصدر: إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (3) أن تطبيق برامج توظيف الخريجين المختلفة قد أدى إلى زيادة مستوى المستوعبين حيث بلغ المتوسط قبل تطبيق البرامج 1851 وبعد تطبيق البرامج 7738. لكن هذه البرامج بعيدة حتى الآن عن معالجة مشكلة البطالة في أوساط الخريجين نسبة إلى معدل النمو الكبير في أعدادهم مقارنة مع معدل النمو في أعداد المستوعبين منهم، مما يتطلب جهداً

**جدول رقم (1)**  
**متوسط الخريجين والمستوعبين خلال الفترة (1990 - 2007)**

المتوسط	بيان	عدد
33854.8	الخريجون	17
3823.4	المستوعبون	17

المصدر: إعداد الباحث

يشير الجدول أعلاه إلى أن متوسط الخريجين للفترة من عام 1992 حتى 2007، تمثل عشرة أضعاف متوسط المستوعبين لذات الفترة ما يؤكد الازدياد الكبير في أعداد الخريجين مقارنة مع المستوعبين منهم، والذي يدل على زيادة العاطلين عن العمل في أوساط الخريجين لنفس الفترة بصورة كبيرة، وهذا الأمر قد يعود إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالمؤسسات العامة والوحدات الحكومية لاتباعها لسياسات المخصصة حيث أشارت تقارير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام للأعوام 2002 و2003م إلى أن حوالي 58 مؤسسة عامة قد تمت خصخصتها وأن هنالك انخفاض في مستوى العمالة بعد المخصصة.

**جدول رقم (2)**  
**الفروقات المعنوية بين متوسطي الخريجين والمستوعبين خلال الفترة (1990-2007)**

المئوية Significant	درجة	(+)
0.000	16	8.2

المصدر: اعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك فرق معنوي بين متوسط الخريجين ومتوسط المستوعبين للفترة خلال الفترة 1990 ( - 2007) عند مستوى معنوية 5%

$$H_0: X_1 = X_2$$

$$H_1: X_1 \neq X_2$$

وصياغة إستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضع في الاعتبار مشكلة البطالة. زا الاهتمام بتنمية الريف من خلال إنشاء مشاريع تنمية ضخمة. ح) ترسیخ ثقافة العمل الحر ونشرها في المجتمع عن طريق الإعلام.

كبيراً من الدولة لمعالجة هذه المشكلة في ظل الأعداد الكبيرة من الخريجين من مختلف الجامعات والكليات الأهلية من خلال تبني سياسات مستمرة لمقابلة هذه المشكلة.

#### 7. الخلاصة والتوصيات:

هدفت هذه الورقة إلى معرفة دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في السودان وخلصت إلى أنه رغم وجود دور محدود لهذه البرامج في معالجة المشكلة إلى إن هذا الدور ليس ذا دلالة إحصائية معنوية. لذلك لا بد من العمل الجاد في مواجهة هذه المشكلة بشكل متكامل - أي لا بد من عملية تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية - تعمل على حلها، أو تخفيف حدتها، بكل أبعادها في إطار شامل. ويجب اتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقتة، بأخذ ما يترتب عليها من آثار طويلة الأجل في الاعتبار والتي تهدف إلى رفع مستوى التشغيل، وذلك بالاعتماد الأول على بقية الموارد الإنتاجية المحلية وخاصة الموارد البشرية، بما يحقق الاستفادة القصوى بمشاركة كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أ) تقديم الدعم الفني والإداري ل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب) إنشاء هيئة وطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية لتهيئتها لمواجهة التغيرات الهيكيلية والتحولات التي طرأت على طلب العمالة في سوق العمل محلياً وإقليماً ودولياً.

ج) العمل على تطوير القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة في معالجة مشكلة البطالة.

د) إعادة تأهيل المشروعات القومية وزيادة طاقتها الإنتاجية خاصة المشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة والرهد وحلفاً وغيرها حتى تساهم في حل المشكلة.

هـ) بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الموارد البشرية ومؤهلاتهم وخبراتهم وإجراء إحصاء لتحديد عدد العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين وتحديث القاعدة بصفة دورية.

#### المصادر والمراجع:

- سليمان، سلوى على (1989م) البطالة في مصر وقضية التنمية- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد جامعة القاهرة
- أبو إسماعيل، احمد (1989م) الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العلم الثالث مع إشارة خاصة لمصر- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد جامعة القاهرة
- علي، عمر محمد (2004م) البطالة وتدابير معالجتها، مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين
- صادق، هبة محمود (2007م) بطاله الخريجين الظاهره والحلول.
- تقارير مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين.
- تقارير لجنة الاختيار للخدمة العامة الاخادية.
- رمزي زكي (2005م) الاقتصاد السياسي للبطالة: خليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - سلسلة عالم المعرفة - العدد 226.
- د.أحمد العثيم ..، جريدة الجزيرة العدد 12533. البطالة في الوطن العربي حقائق وأرقام.
- حسن ساتي. جريدة أخبار اليوم العدد 5134 اكتوبر 2007
- شيماء أحمد عيسى. صحفة الأضواء العدد 108 ، 2005. البطالة في الوطن العربي المشاكل والحلول.
- تقرير اتجاهات التشغيل في العالم - يناير 2004.
- ILO Global Employment Tenders - Jan., 2004.
- تقرير [www.middle-east-online.com](http://www.middle-east-online.com)
- تقرير [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- أحمد الليثي

## مقدمة:

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1974م، وقامت بإصدار مقرراتها الأولى في عام 1988م. وقد أثرت الأزمات المالية والمصرفية في معظم دول العالم خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على الاقتصاد العالمي وخاصة البنوك. وتشمل الدول التي تأثرت بهذه الأزمة دول جنوب شرق آسيا (البنوك اليابانية) والدول الأوروبية خاصة ألمانيا. وفي ظل هذا الوضع كثفت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى الدول العشر الكبرى: مجهوداتها لتنمية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنبها الأزمات المالية والمصرفية وتخفيف آثارها السالبة إذا حدثت.

وفي هذا الإطار تم إصدار اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس المال للبنوك، ليعكس التغيرات في هيكل ومارسات الأسواق المالية والبنوك. وقد سبق ذلك إعداد دراسة عن أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول، واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية). لذا ركز اتفاق الجديد على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة وسلامة البنوك.

يعتبر اتفاق بازل II أكثر تعقيداً من اتفاق بازل I وذلك لعدة أسباب، منها تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها. ولااتفاق بازل II عدد من الأهداف أهمها:

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية.
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

## مخاطر التمويل وفقاً لاتفاق بازل II (الاسلوب المعياري للقياس)

إعداد: عبد الباسط محمد المصطفى  
الادارة العامة للرقابة المصرفية  
وحدة المعايير الدولية

نسبة كفاية راس المال =  
رأس المال الاساسي + المساند  
المخاطر الائتمانية 12.5% (المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية)

4- طرق قياس المخاطر وفقاً لاتفاق بازل II:  
تم التركيز على ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر وهي  
مخاطر التمويل، السوق والتسيير وتشمل:

- طرق قياس مخاطر التمويل:  
توجد ثلاثة طرق لقياس مخاطر التمويل هي:  
\* الطريقة المعيارية Standardized Approach  
\* التصنيف الداخلي الأساسي للمخاطر Foundation Internal Rating Based Approach  
\* التصنيف الداخلي المتقدم للمخاطر Advanced Internal Rating Based Approach

- طرق قياس مخاطر السوق:  
وتقسام وفقاً للطرق التي تم تحديدها في العام  
1996م وهي:  
\* الأسلوب المعياري Standardized Approach  
\* أسلوب النماذج الداخلية Internal Models Approach

- طرق قياس مخاطر التشغيل:  
وتقسام وفقاً لثلاثة طرق:  
\* أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach  
\* أسلوب قياسي (معياري) Standardized Approach  
\* أسلوب قياسي داخلي Internal Measurement Approach

قياس مخاطر التمويل وفقاً للأسلوب المعياري:  
سيتناول المقال بالعرض كيفية قياس مخاطر التمويل وفقاً للأسلوب المعياري وذلك من خلال المحاور التالية:

- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك. ويجب أن تناول المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، لمشاركة المخاطر التي يتعرض لها.

ويشمل اتفاق بازل II ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال (Requirements)  
B- عمليات المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process)  
ج - انصباط السوق (الإفصاح العام) (Market Discipline)

وفيمما يلي تفصيل مؤجز لهذه المحاور:  
أ- المخور الأول لاتفاق بازل II: المتطلبات الدنيا لرأس المال

1- أوجه الاختلاف بين المعيار الجديد والقديم:  
ظللت نسبة كفاية رأس المال كما هي 8% (كحد ادنى).  
بقي بسط النسبة كما هو دون تغيير (رأس المال الأساسي والمساند).  
استخدام أساليب بازل لقياس مخاطر السوق.

2- أوجه الاختلاف بين الاتفاقيين:  
تبين الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك.  
وجود تطور في تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفقاً لاتفاق بازل II.  
يغطي اتفاق بازل I نوعين من المخاطر (التمويل والسوق) بينما اضاف اتفاق بازل II مخاطر التشغيل إلى مقام النسبة.

3- نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل II:  
استخدمت اتفاقية بازل II نسبة كفاية رأس المال المعادلة التالية (على ألا تقل عن 8%):

### \* الالتزامات على الدول

يتم ترجيح المخاطر الخاصة بالالتزامات على الدول وبنوكها المركزية وفقاً للأوزان الواردة بالمجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

#### أوزان مخاطر الدول وبنوكها المركزية

تصنيف الائتماني	من AAA	من AA	من A	من +A	من +BBB	من +BB	من من أقل	غير مصنفة
الى AA	الى A	الى +A	الى +BBB	الى +BB	الى -B	الى -BBB	الى -B	-B
وزن المخاطر	صفر%	% 20	% 50	% 100	% 150	% 100	% 100	% 100

وبناءً على اختيار الدولة قد يتم تطبيق وزن أقل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك من الدولة او البنك المركزي.

ولأهداف ترجيح أخطار الالتزامات على الدول يمكن استخدام درجات المخاطر للدولة وفقاً لما تحدده وكالات ضمان الصادرات. وقد تم وضع طريقة متفق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث حددت سبع درجات لاقسام المخاطر على النحو الوارد في المجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

#### أوزان مخاطر الدول وبنوكها المركزية المحددة من وكالات ائتمان الصادر

وزن المخاطر	صفر%	20%	50%	100%	150%	1	2	3	6-4	7
وزن المخاطر	صفر%	20%	50%	100%	150%	1	2	3	6-4	7

\* الالتزامات على منشآت القطاع العام بخلاف

#### الحكومة المركزية:

يتم تقدير أوزان المخاطر للالتزامات على منشآت

### - تعريف مخاطر التمويل:

احتمال فشل العميل أو الطرف الآخر أو عدم رغبته في سداد ما عليه من التزام في الزمن المحدد ووفقاً للشروط المتفق عليها.

- تعريف الاسلوب المعياري لقياس مخاطر التمويل: Standardized Approach

يعتمد الأسلوب المعياري لقياس على تحديد أوزان للمخاطر، وفي الغالب تلجم البنوك إلى استخدام التقديرات التي تضعها مؤسسات خارجية معترف بها في مجال تصنيف الائتمان. وقد ورد في الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل II التصنيفات التي وضعتها مؤسسة ستاندرد & بورز (Standard & Poors).

### - القياس وفقاً للاسلوب المعياري:

\* تم تحديد التصنيفات الموضعة للقباس وفقاً لثلاث محاور رئيسية هي:

- الالتزامات الفردية.

- تصنيفات التمويل الخارجية.

- اعتبارات التنفيذ.

وسيتم هنا التركيز على الالتزامات الفردية

\* وتشمل الالتزامات الفردية الآتي:

- الالتزامات على الدول.

- الالتزامات على منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية.

- الالتزامات على بنوك التنمية متعددة الأطراف.

- الالتزامات على البنوك.

- الالتزامات على منشآت الأوراق المالية.

- الالتزامات على الشركات.

- الالتزامات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية.

- الالتزامات المضمونة بعقارات سكنية.

- الالتزامات المضمونة بعقارات خارجية.

- القروض التي مضى موعد استحقاقها.

- أقسام المخاطر الأعلى.

- الأصول الأخرى.

- البنود خارج الميزانية



القطاع العام وفقاً لما يتم اختياره على المستوى الوطني. ووفقاً للخيار الأول او الخيار الثاني للالتزامات على البنوك (الواردة في البند 3-1-3-4). وفي حالة استخدام الخيار الثاني فإنه يتم تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الأجل.

#### \* الالتزامات على بنوك التنمية متعددة الأطراف:

- يتم تقدير اوزان المخاطر التي تطبق على بنوك التنمية متعددة الأطراف على اساس تصنيفات خارجية للتمويل (وفقاً لما سيرد في الالتزامات على البنوك في البند 3-1-3-4 الخيار الأول اى بدون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الأجل).

- يمكن تطبيق وزن للمخاطر يعادل صفر% على الالتزامات المستحقة على بنوك التنمية متعددة الأطراف ذات التصنيف المرتفع (ومن ابرزها مجموعة البنك الدولي، البنك الآسيوي للتنمية، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، بنك الاستثمار لدول الشمال، بنك التنمية لدول الكاريبي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك المجلس الأوروبي للتنمية)

#### \* الالتزامات على البنوك:

هناك خيارات للالتزامات على البنوك. ويقوم المراقبون الوطنيون بتطبيق خيار واحد على كافة البنوك التي تقع في دائرة اختصاصهم. ولا يمكن لأي مطالبة على أي بنك غير مصنف ائتمانياً ان تتلقى وزناً للمخاطر يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي انشئ فيها هذا البنك.

#### - الخيار الأول:

يتم إعطاء كافة البنوك العاملة في دولة معينة، وزناً للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن المنوح لتلك الدولة، وذلك وفقاً للجدول رقم (3):

### جدول رقم (3)

#### أوزان مخاطر الالتزامات على البنوك (الخيار الأول)

التصنيف الائتماني للبنوك	من AAA إلى AA-	من A إلى -A	من +BBB إلى -BB	من +BB إلى -B	من غير مصنفة إلى -BB	وزن المخاطر الخيار الأول
% 100	% 150	% 100	% 100	% 50	% 20	

#### \* الالتزامات على الشركات

- يكون وزن المخاطر النمطي للمطالبات غير المصنفة على الشركات 100%. مع الاخذ في الاعتبار عدم اعطاء وزن تفضيلي لمخاطر اى التزام على شركة غير مصنفة يزيد على الوزن المحدد للدولة التي انشئت بها الشركة.
- يقدر المراقبون ما اذا كان ينبغي زيادة الوزن النمطي للمخاطر الى ما يتعدى 100% حسب نوعية الائتمان في التزامات البنوك على الشركة المساهمة.
- تسمح السلطات الرقابية بان يحدد وزن المخاطر لكافة الالتزامات على الشركات المساهمة بنسبة 100% بغض النظر عن تصنيفها الخارجى.

و يتم ذلك وفقا للجدول رقم (5):

#### جدول رقم (5)

#### أوزان مخاطر الالتزامات على الشركات

التصنيف الائتماني للبنوك	من AAA إلى AA-	من A إلى -A	من +BBB إلى -BB	من +BB إلى -B	من غير مصنفة إلى -BB	وزن المخاطر
% 100	% 150	% 100	% 50	% 20		

- \* الالتزامات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة 75% على الالتزامات التي تدخل ضمن المحفظة، باستثناء الديون التي مضى موعد استحقاقها.

### - الخيار الثاني:

يقوم وزن المخاطر على اساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك مع اعطاء وزن لمخاطر الالتزامات على البنك غير المصنفة بنسبة 50%. كذلك يمكن اعطاء وزن تفضيلي للمخاطر للالتزامات التي تكون فترة استحقاقها الاصلية ثلاثة اشهر او اقل، بحيث لا يقل وزن المخاطر عن 20%. و يمكن تطبيق ذلك على البنوك المصنفة وغير المصنفة ولا ينطبق ذلك على البنوك التي يبلغ وزن مخاطرها 150%. عليه فان الخيار الثاني يعالج وفقا للجدول رقم (4).

### جدول رقم (4)

#### أوزان مخاطر الالتزامات على البنوك (الخيار الثاني)

التصنيف الائتماني للبنوك	من AAA إلى AA-	من A إلى -A	من +BBB إلى -B	من +BB إلى -B	من غير مصنفة إلى -BB	وزن المخاطر الخيار الثاني
% 50	% 150	% 100	% 50	% 50		
% 20	% 150	% 50	% 20	% 20		وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الاجل الخيار الثاني



محفظة التجزئة القانونية تتسم بدرجة كافية من التنوع تؤدي الى تخفيض المخاطر في المحفظة بما يستدعي وزن المخاطر بنسبة 75% واحدى الطرق لتحقيق ذلك (مثلا ان لا يتعدى اجمالي التعرض للمخاطر لطرف واحد ما يزيد على 0.2% من اجمالي محفظة التجزئة القانونية).

انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية: لا يمكن ان يتعدى الحد الاقصى لاجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد ما يزيد مطلقاً على مليون يورو ب اي شكل.

\* الالتزامات المضمونة بعقارات سكنية: يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني سواء اكان المفترض هو الذي يشغلة ام كان مؤجراً.

يتم تطبيق هذا الوزن بشكل مقيد ومحدد لاغراض السكن وفقا لمعايير مشددة مثل وجود هامش كبير للضمان الاضافي.

يجب على المراقبين ان يقوموا بزيادة الوزن النمطي للمخاطر اذا لم يتم استيفاء المعايير او وفقا لما

هناك اربعة معايير يجب ان تستوفى لوضع الالتزامات ضمن محفظة التجزئة القانونية وهي:

**معيار التوجه:** عندما يكون التعرض للمخاطر لفرد او عدة افراد او منشأة اعمال صغيرة.

**معيار المنتج:** يتخذ التعرض للمخاطر احد الاشكال التالية:  
التمويل التجدد.

خطوط التمويل (ما في ذلك بطاقة الائتمان والسحب على المكشوف).

القروض الشخصية لاجل وعقود الاجار الطويلة (مثل قروض التقسيط، السيارات وعقود ايجار التمويل). قروض الطلاب، القروض التعليمية والتمويل الشخصي.

التسهيلات والالتزامات للمشروعات الصغيرة.  
يتم استبعاد الاوراق المالية (مثل السندات والاسهم).

يتم استبعاد قروض رهون المساكن.  
**معيار التفتت (التنوع):** يجب اقتناع المراقب بان

اكثر من 90 يوماً على موعد استحقاقها، واذا ما كانت تلك القروض التي مضى موعد استحقاقها لها مخصصات لا تقل عن 50% من المبلغ القائم منها، يمكن تخفيض وزن المخاطر الذي يطبق على الجزء الباقي من القرض الى 50% (حسب اختيار السلطة الرقابية في الدولة)

\* اقسام المخاطر المرتفعة:

يكون وزن مخاطر الالتزامات التالية 150% او اكثر: الالتزامات على الدول و منشآت القطاع العام، و شركات الأوراق المالية التي يكون تصنيفها اقل من B.

الالتزامات على شركات المساهمة المصنفة باقل من BB.

القروض التي مضى موعد استحقاقها وكانت المخصصات المحددة اقل من 20% من المبلغ القائم من القرض.

الشريحة التي تم توريقها والتي يتم تصنيفها فيما بين BB+ و BB- يكون وزن المخاطر الخاص بها 350%. يحق للمرأقبين الوطنيين ان يقرروا تطبيق وزن مخاطر يبلغ 150% او أكثر بما يعكس المخاطر المرتبطة لبعض الأصول الأخرى، مثل رأس المال المخاطر والاستثمارات الخاصة في الأسهم.

\* الأصول الأخرى:

يبلغ الوزن النمطي للمخاطر 100% بالنسبة لكافأة الأصول الأخرى.

يبلغ وزن المخاطر 100% بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية او ادوات رؤوس الاموال القانونية التي تصدرها البنوك او منشآت الأوراق المالية، إلا إذا كانت مخصوصة من القاعدة الرأسمالية.

\* البنود خارج الميزانية:

يتم تحويل البنود خارج الميزانية الى ما يعادلها من مخاطر ائتمانية (داخل الميزانية) عن طريق استخدام معاملات تحويل الائتمان.

يتم تطبيق معامل تحويل 20% للالتزامات التي لا تتعدي فترة استحقاقها سنة.

تفتبيه الأحوال.

\* القروض المضمونة بعقارات تجارية: نسبة لمخاطر الرهونات العقارية التجارية فقد تم تحديد وزن للمخاطر 100% من القروض المضمونة بتلك الرهون. الا انه في بعض الاحوال الاستثنائية بالنسبة للاسوق المتقدمة فان وزن المخاطر قد يبلغ 50% لشريحة من القرض لا تتعدي 50% من القيمة السوقية، او 60% من القيمة الاقراضية للعقار الضامن للقرض ايهما اقل، على ان يطبق وزن للمخاطر يبلغ 100% على اي مقرض يتجاوز هذه الحدود.

\* القروض التي مضى موعد استحقاقها: يكون وزن المخاطر للجزء غير المضمون من اي فرض (بخلاف قروض المساكن المضمونة برهن) مضى على موعد استحقاقه اكثر من تسعين يوماً، بعد استبعاد المخصصات المحددة كما يلي:

وزن مخاطر 150% اذا ما كانت المخصصات المحددة اقل من 20% من المبلغ القائم من القرض.

وزن مخاطر يبلغ 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من المبلغ القائم من القرض.

وزن مخاطر 100% ويمكن تخفيضها الى 50% بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من المبلغ القائم من القرض.

يجب استبعاد قروض التجزئة التي مضى موعد استحقاقها من اجمالي محفظة التجزئة القانونية عند تقدير معيار التنوع لاغراض وزن المخاطر (وفقا لما ورد في فقرة معيار التنوع).

عندما يكون القرض الذي مضى موعد استحقاقه مضمونا ضمانا كاملا باشكال الضمانات غير المعترف بها يتم تطبيق وزن مخاطر 100% عندما تبلغ المخصصات 15% من المبلغ القائم من القرض.

في حالة قروض المساكن المرهونة يصبح وزن المخاطر 100% بعد خصم المخصصات اذا مضى

وفقاً للموجهات الصادرة عن البنك المركزي. في العام 2004 تم اصدار موجهات لادارة المخاطر المصرفية على ضوء مبادئ ادارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل.

في العام 2005 كونت وحدة بنك السودان المركزي لتابعة تطبيق المعايير ومن ضمنها معايير ومقررات لجنة بازل. كذلك في ذات العام تم توجيهه المصارف السودانية بترفيع وحدات المعلومات الى ادارات مستقلة للمخاطر. مع تكوين لجان داخلية بكل مصرف من التنفيذيين لتابعة تطبيق المعايير الجديدة.

في العام 2006 بدأ بنك السودان المركزي في تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية للتنوير بمقررات بازل ٢ا. في العام 2007 وبتوصية من البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي. كونت لجنة عليا لتابعة تطبيق بازل ٢ا تضم في عضويتها بنك السودان المركزي والاتحاد المصارف السوداني وصندوق ضمان الودائع وبعض المراجعين. وتم في العام 2008م تدعيم اللجنة بأربع مجموعات عمل. وذلك بهدف وضع استراتيجيات لتطبيق بازل ٢ا والوقوف على المعوقات واقتراح أساليب لمعالجتها.

في العام 2008 تم إعداد دراسة عن حجم الفجوة التطبيقية لطلبات بازل ٢ا. حيث ركزت الدراسة على موقف تجميع البيانات وإدارة المخاطر. ويجري حالياً إعداد موجهات ومراسد للعمل عن إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

#### المراجع:

د.نبيل حشاد. الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل ٢ا. اتحاد المصارف العربية. 2005م  
International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004.  
تقارير وحدة المعايير الدولية. تقارير غير منشورة. الفترة من 2007-2008م.

يتم تطبيق معامل تحويل 50% للالتزامات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة.

يتم تطبيق معامل تحويل 0% لای التزامات تكون قابلة للالغاء في اي وقت وبدون شروط من جانب البنك وبدون اخطار مسبق. أو بها نصوص تسمح بالالغاء تلقائياً بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض.

يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ 100% على اقراض سندات البنك او تقديم البنك للسندات كضمان إضافي.

بالنسبة لخطابات الائتمان التجارية قصيرة الاجل وذاتية التصفية والتي تنشأ نتيجة لتحرك السلع (مثل الاعتمادات المستندية المعززة بضمان شحنة معينة) يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان 20% على كل من البنوك المصدرة والمعززة للائتمان.

إذا كان هناك تعهد بتقديم التزام فان على البنك تطبيق معامل تحويل الائتمان الادنى من بين المعاملين القابلين للتطبيق.

ويلاحظ أن الأسلوب المعياري لقياس مخاطر التمويل اعتمد على اوزان للمخاطر ترتفع كلما قل تصنيف الجهة المستفيدة من التمويل كذلك فان اوزان المخاطر تعتمد بالدرجة الاولى على وكالات التصنيف الائتماني ودرجة حيادها ومعلوم انه تم تصميم هذه الاوزان بما يتناسب وطبيعة الدول الكبرى الا ان اتفاق بازل ٢ا اعطى صلاحيات للدول لتحديد اوزان اخرى ولكن في نطاق الاوزان المذكورة. لذا أصبح الان من أولويات الدول إنشاء مؤسسات ووكالات للتصنيف الائتماني محلية بهدف تصنيف المتعاملين مع البنوك سواء كانوا افراد او جهات رسمية وغير رسمية.

وبالنظر للإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي من اجل تطبيق مقررات بازل ٢ا وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التمويل. من أبرزها الآتي:

في العام 2003 تم توجيه المصارف بتأسيس وحدة مستقلة لتجمیع بيانات شاملة عن كبار العملاء بالصارف. مع البدء في اعداد تصنیفات داخلية

يوسف عثمان إدريس  
ادارة البحث والاحصاء



## أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

والعالمية، وباتى هذا النشور بعد انشاء وحدات منفصلة للتمويل الأصغر بالمصارف والتى تقوم بدورها انزال موجهات وسياسات التمويل الأصغر الى حيز التنفيذ، وتضمن النشور مجموعة من الضمانات غير التقليدية مثل ضمان المجموعة وضمان حجز المدخرات ورهن الممتلكات المنقوله والرهن الحيازى للممتلكات القيمة. وقد اوضح النشور ان ضمان المجموعة يتم من خلال تحمل المجموعة مسئولية سداد التمويل للأفراد عبر صناديق الضمان المشتركة المنشأة كالمجتمعيات والآخادات، على ان تأخذ المصارف فى الاعتبار بعض التدابير مثل ربطهم

في إطار متابعة تنفيذ وتقييم سياسات بنك السودان المركزي لعام 2008، تم إصدار بعض المنشورات والموجهات خلال الربع الثاني من العام 2008م ومن أهمها:

**اولاً: السياسات المصرفية والرقابية:**  
أصدرت الإداره العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفى المنشور رقم 2008/5 بتاريخ 10 مارس 2008 بعنوان الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل الأصغر، وتقرر بموجبه استحداث ضمانات غير تقليدية تتواهم مع طبيعة التمويل الأصغر مأخذة من خارج المصارف والمؤسسات المالية السودانية

بمخاطر الائتمان من خلال المدخرات التي يتم الحصول عليها من أعضاء المنظمات كضمان جزئي للتمويل وتقديم التمويل في حالة الاستيفاء بمتطلبات معايير الأداء، والتي تشمل على بعض المؤشرات مثل الهوية القانونية والهيكل التنظيمي الملائم الذي يتضمن الوصف الوظيفي وتطبيق اللوائح الإدارية المنظمة للائتمان وتدبير إدارة المتأخرات وحجم المدخرات التي تم الحصول عليها. وفي جانب ضمان حجز المدخرات بين المنشور ذلك في حالة الأفراد أو الجموعات مع مراعاة الأخذ

في الاعتبار التدابير الخاصة بمعاملة المدخرات مثل الاموال المشتركة لتشكل صندوقا للضمان والتدرج نحو انماط تمويلية ملائمة للتمويل الأصغر.

وفيما يتعلق برهن الممتلكات المنقوله اوضح المنشور ان يتم من خلال ضمان تمويل الأفراد والجماعات عن طريق وثيقة ملكية وخاصة مع العملاء الذين سبق التعامل معهم ويلكون مشاريعات جيدة الاداء. وسجل ائتمانى جيد، مع مراعاة بعض الموجهات كاجراء التقييم للاصول المرهونة والمتابعة والرصد للعملاء.



التمويل للعملاء الناشطين اقتصادياً ولهم الخبرة في مجال العمل، بالإضافة إلى التحقق من شخصية العميل ومقدرته الائتمانية والتدفقات النقدية للمشروع.

وتهدف هذه الإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي من خلال هذا المنشور إلى إعداد رؤى موحدة للحد من مشاكل الفقر وليصل التمويل للشريحة المستهدفة التي لم تتمكن من الوصول للبنوك للحصول على التمويل المطلوب. كما قصد من الضمانات التي تضمنها المنشور الخروج من الضمانات التقليدية المتبعة ليتمكن عدد كبير من الشريحة المستهدفة للاستفادة من هذا

وعدم جاوز قيمة الأصول للتمويل. وفي مجال الرهن المبازل للممتلكات القيمة حدد المنشور أنه يمكن استخدام ذلك كضمان لتمويل الأفراد مع مراعاة تقلبات الأسعار في السوق عند تحديد حجم التمويل والأفضلية لبعض الأصناف مثل الذهب والمجوهرات للرهن.

وأيضاً أوضح المنشور أن الاعتماد على الضمانات غير كافٍ لاسترداد أموال المصرف ودعا إلى اتخاذ بعض التدابير عند منح التمويل وترتكز في حالة التمويل الأصغر على نوعية المشروع الممول ومدى خاجمه. المنظمات المتقدمة للمشروع. إن يتم منح



لبنك السودان المركزي مشتملة على وصف وتحديد الطرق التي تتم بها عمليات التحويل والجهات التي ستتعامل معها الصرافة لتنفيذ التحاويل الصادرة او الواردة سواء كانت بنوكاً خارجية او فروعاً للصرافة.

كما اشترط المنشور دفع تأمين للبنك المركزي مقابل الخدمة بما يعادل 10% من رأس المال العامل للصرافة، وألزم المنشور الصرافات المصدق لها بالخدمة الاحتفاظ بسجل للتحاويل الصادرة والواردة حيث يجب ان يكون متاحاً لفرق التفتيش التابعة للبنك المركزي، بالإضافة الى الالتزام بإخطار الجهة المخول عبرها بتسلیم مبلغ التحويل للمستفيد بعد اثبات شخصيته والاعلان عن عمولات التمويل في مكان بارز، وتسلیم التحاويلات خلال مدة 24 ساعة كحد اقصى.

وسوف يقوم البنك المركزي بوضع آليات للتحقق من الالتزام الصرافات بالضوابط عبر فرق التفتيش والمراجعة الاسبوعية التي تتضمن موقف عمليات التحويل وفقاً لاستماراة خاصة بذلك، كما يقوم البنك المركزي بالتأكد من اجراءات الامن والسلامة وتتوفر معينات العمل للصرافات المصدق لها وسيعاقب الصرافات بسحب الترخيص المنوح لها لمارسة الخدمة في حال عدم التزامها بالضوابط.

التمويل وبشروط وضمانات ميسرة، حيث ان البنوك لا تهدف من وراء هذا النوع من التمويل للحصول على الربح وانما تشجيع المنتجين على العمل والانتاج وتقديم الخدمات التمويلية للشريحة الضعيفة والحد من الفقر ومحاربة البطالة.

#### ثانياً: سياسات النقد الاجنبي:

1- اصدرت ادارة السياسات المنشور رقم 3/2008 بتاريخ 18 مايو 2008م معنون الى كافة المصارف المعتمدة تم بموجبه حظر استيراد السكر الأبيض، وتوجيه المصارف بالالتزام التام بعدم إجراء أي ترتيبات مصرافية لاستيراده ولأي جهة مهما كانت الأسباب، وسوف يتم سد العجز إن وجد بإستيراد سكر خام وتكريره بالمصنع القائمة، ويأتى هذا الحظر فى اطار قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء لدعم الصناعة بالبلاد وحماية الانتاج المحلي وتطويره.

2- اصدرت ادارة السياسات المنشور رقم 4/2008 بتاريخ 26/6/2008 تم بموجبه السماح لشركات الصرافة بالعمل فى مجال التحاويلات الداخلية بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزي.

ووفقاً للضوابط اخرى حددتها، واشترط المنشور ان تقدم شركات الصرافة الراغبة في العمل بمجال التحاويل الداخلية بطلباتها



فتاوى

## الهيئة العليا للرقابة الشرعية

تصدر فتاوى عامة

## قيام مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر

الموافق : 9 يوليو 2008

التاريخ : 6 رجب 1429 هـ

النمرة : هـ رش/فتاوى/ 2008

السيد / مدير إدارة وحدة التمويل الأصغر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر

اطلعت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية على المشروع وأجرت عليه تعديلات تم إثباتها ، فأصبح المشروع لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . كما إن المشروع يخضع لرقابة وإشراف الهيئة المستمرة .

والله ولي التوفيق

البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير

رئيس الهيئة

د. أحمد علي عبد الله

الأمين العام

مرفقات :

نص المشروع في صورته النهائية بعد إثبات التعديلات عليه.

فائض النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**الأهداف العامة للمؤسسة:**

تأمين مخاطر سداد التمويل الأصغر.

تحسين العلاقة التعاونية بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وأصحاب المشروعات الصغيرة لزيادة فرص الحصول على التمويل.

تقديم الدعم الفني للمنشآت الصغيرة. تغطية نسبة من خسائر التمويل الأصغر التي تلحق بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

تشجيع الاستثمار في الأصول الثابتة ورأس المال العامل للمشروعات الصغيرة.

تشجيع التعاون في درء المخاطر بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وأصحاب المشروعات الصغيرة.

تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى للمنشآت الصغيرة.

القيام بعمليات الترويج والتسويق الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمارات المناسبة مع طبيعة عمل المؤسسة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**الوسائل لتحقيق الأهداف:**

توفير الوعاء التأميني للمشتركيين من المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل في قطاع التمويل الأصغر للتأمين ضد المخاطر التي لديها علاقة بقطاع التمويل الأصغر.

إعداد وإدارة قاعدة بيانات استثمارية للمشروعات الصغيرة لتوفير البيانات حول السوق المستهدف وتوفير بيئة جيدة للاستعلام الائتماني الإحصائي.

العمل كبيت خبرة استشاري في مجال التمويل الأصغر. بالتعاون مع مشتركيها لتسويق خدمات المشتركيين للمساعدة في استهداف عملاء التمويل الأصغر المناسبين.

العمل على إعداد برامج تنمية بالاشتراك مع اخادات وجمعيات المستفيدين والمشتركيين والجهات ذات الصلة وبثوعي وترقية قدرات عمالء التمويل الأصغر تقليلًا للمخاطر والتكلفة العالية.

مساعدة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر الأخرى في بناء القدرات والتخصص في التعامل مع عملاء التمويل الأصغر.

**مقدمة:**

إن كل الدول، في أي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، تعرف بأهمية المشروعات الصغيرة وال الحاجة إلى دعم تطورها. ويمكن ملاحظة أهمية المشروعات الصغيرة من خلال مساهمتها في تشغيل العمالة وحفز الإنتاج وتطور وتنمية المنشآت الصغيرة. وبالرغم من أهمية هذه المشروعات في اقتصاديات الدول النامية إلا أنها تواجه العديد من التحديات، ذلك لأن المشروعات الكبيرة لا تستوعب كل القوى المنتجة خصوصاً بعد التطور التكنولوجي، وعليه كان لا بد من اللجوء إلى المشروعات الصغيرة للاستفادة منها في زيادة حجم القوى المنتجة وزيادة استيعاب القوى البشرية لدفع النمو الاقتصادي. وهذا يقتضي العمل على إزالة كل الصعوبات التي تعرّض طريق تنمية هذه المشروعات.

والجدير بالذكر أن التمويل الأصغر هو أحد الآليات لتنفيذ هذا البعد الهام إلا أن هناك الكثير من المشكلات التي تعرّض تطور المشروعات الصغيرة والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. ولكن هناك مشكلات مشتركة بين هذه المشروعات كالمكون الرأسمالي والتشغيلي لهذه المشروعات، حيث يعتبر التمويل (طويل الأجل) لدعم هذا المكون من أهم العضلات. وذلك لأن المصارف التجارية باعتبارها من أهم مصادر التمويل تتردد في تقديم التمويل المطلوب لدعم المشروعات الصغيرة. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توافر الآليات المناسبة لدرء المخاطر التي تواجه تمويل هذه المشروعات. ويعتبر إنشاء مؤسسات تأمين التمويل الأصغر من الحلول الأساسية لانطلاق التمويل الأصغر مواكبة للتطورات التي حصلت في حالات البلدان الشبيهة لنا.

**الرؤية:**

المُساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة استيعاب وتشغيل صغار المنتجين ورفع مستوى دخولهم واعتمادهم على أنفسهم مُساهمة في إستراتيجية الحد من الفقر، هذا بالإضافة إلى تيسير مهمة النظام المُصرفي للعمل على أداء دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**الرسالة:**

محاربة الفقر من خلال العمل في مجال التامين التكافلي للحد من مخاطر عدم استرداد التمويل الأصغر واستثمار

التنظيم المهني  
بالنسبة لصغار المنتجين والأسر المنتجة ذوى الدخل المحدود والحرفيين يتم فتح حساب جار خاص للعميل وفقاً لما ورد في منشور بنك السودان رقم ٢٠٠٠/١٢/٢٢ بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٠م في حالة عدم توفر المستندات المطلوبة تتم دراسة شاملة للمشروع قبل الدخول في عملية التمويل لجامعة من الفئات الواردة أعلاه وذلك بعد تقديم الإطار القانوني للمجموعة بالنسبة للضمادات يجب استلام شيك من العميل يعزز بشيك آخر من ضامن كفاء فيما يتعلق بذوى الدخل المحدود بجانب الضوابط الواردة أعلاه على البنك المطالبة بتقديم شهادة من المخدم أو الصندوق القومي للمعاشات أو صندوق الضمان الاجتماعي تفيد بإمكانية الخصم من استحقاقه الشهري في حدود الأقساط المتفق عليها إذا لم تغط من عائدات العملية الممولة والمصادر الأخرى.

### ثانياً: الضمانات المصاحبة غير التقليدية:

ارجع الختصون في التمويل الأصغر إلى أن أحد المعوقات الرئيسية للإنتاج هو العجز المستمر في الوصول إلى التمويل. حيث أن الوصول المحدود للخدمات المالية بواسطة أصحاب الأعمال الصغيرة من الزراع وغير الزراع يرجع - مع أسباب أخرى - غياب إطار قانوني لسياسات ونظم الضمانات المصاحبة المناسبة للتمويل الأصغر (رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان).

وأوضحت الدراسات المختلفة في هذا المجال بان هناك حاجة لمرونة اكثر عند تحديد نوع الضمان المصاحب الذي يشكل التأمين المناسب للتمويل الأصغر وذلك عند النظر للضمادات المصاحبة غير التقليدية والتي تمثل في الآتي:

ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية ومجموعات التضامن  
الادخار  
الرهن البياري للممتلكات القيمة  
ضمان المنشآت

### ثالثاً: التأمين الأصغر:

وجرى التعريف العالمي بأن التأمين الأصغر "هو حماية الأشخاص ذوى الدخول المنخفضة ضد أخطار محددة

العمل على مساعدة المستفيدين عبر جمعيات المنتجين والآخاداتهم وتنظيماتهم لإيجاد آليات مناسبة لتسويق منتجاتهم وفق السلسلة القيمية المناسبة مع كل شريحة. استثمار موارد الوعاء التأميني لضمان استدامة خدمات الوعاء لمقابلة أي ارتفاع في نسبة التغير وتحقيق استدامة أهداف المؤسسة. وأى أعمال أخرى تكون ضرورية للمساهمة في تحقيق أهداف التأمين والتمويل الأصغر خلفية عن تطور ومفاهيم درء المخاطر في التمويل الأصغر:

**أولاً: الضمانات التقليدية المطبقة:**  
الضمادات التقليدية التي تطلبها المصارف التجارية والمتخصصة. والتي تقدم التمويل للشراائح الضعيفة. تمثل في الآتي:

الرهن العقاري  
الضمان الشخصي

رهن الأصول والمنتجات الزراعية ووفقاً لمنشور بنك السودان الخاص بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي وإدارته. الصادر بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٦ أي قبل إعلان رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان. فقد جاءت الضمانات في حزمة ضوابط منح التمويل للشراائح الضعيفة على النحو التالي:

١- شريحة صغار المنتجين ( صغار المزارعين أصحاب المساحات الصغيرة والرعاة والصناعات الصغيرة وما في حكمها من القطاعات الأخرى)

٢- الأسر المنتجة

٣- المهنيين

٤- ذوى الدخل المحدود (من معاشين وموظفين وعمال)

٥- الحرفيين

الضوابط والشروط الخاصة بتمويل الشراائح أعلاه:

أ- ضوابط وشروط عامة:

تحديد اسم العميل . مكان العمل وعنوانه بصورة واضحة

ب- ضوابط وشروط خاصة:

بالنسبة للمهنيين يجب التأكيد من نشاط العميل وذلك بطلب شهادة المهنة ورخصة العمل مؤيدة من

الملكون.  
منظمات المجتمع المدني  
المانحون  
ويدفع هؤلاء أقساطاً على أساس التبرع . ويتم تعويض  
المصارف التي تتعرض لخاطر من قبل الممولين أو تعويض  
المتضاربين من العملاء من الخاطر التي تواجههم .  
ولا بد من أن يلزمه ذلك عمل منظم في تعميق معاني  
الإيمان المرتبطة بالصدق والوفاء وإرساء الثقة بين الأطراف  
ال المختلفة بالإضافة إلى برامج لرفع القدرات والتوعية .  
تعريفات للجهات الرئيسية في نظام التأمين التعاوني  
المقترح  
يتتألف نظام التأمين التعاوني ضد مخاطر السداد من  
مجموعة من الأطراف هم:  
أ) المستأمينون: مجموعة متكافلة . وتهدف إلى التعاون  
فيما بينها لإزالة أو التخفيف من الآثار المالية المتربطة  
عن الضرر المؤمن ضده . ويدفع كل منهم قسطاً مترجماً  
به ليساهم في رفع أو تخفيف الضرر الذي يصيب أحد  
أفراد المجموعة بما فيهم شخصيه . والصفات المميزة  
للمستأمين أنهم:  
تعاونون:  
يتبرعون بما يدفعون من أقساط:  
يواجهون أخطاراً متشابهة يرغبون اجتنابها .  
**ب) الوعاء التأميني**  
هو وعاء مالي منفصل عن المستأمينين له شخصية  
مستقلة عن المستأمينين ويتألف من مجموعة الأقساط  
التي يتبرع بها المستأمينون من ملكيتهم إلى ملكية  
الوعاء المالي .  
**ج) المدير (مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل  
الأصغر)**  
هيئه متخصصة في صناعة التأمين تعمل على إدارة  
الوعاء التأميني ومن أعبائها:  
حساب القسط التأميني  
تحصيل الأقساط وتعويض المتضاربين من المستأمينين  
إعادة التأمين عند شركات إعادة التأمين الإسلامية ولا  
يجوز لها إعادة التأمين عند شركات التأمين التجارية  
وعليه فيمكن للمؤسسة إعادة التأمين عند شركة  
شيكان للتأمين وإعادة التأمين أو أي شركات إسلامية  
أخرى ذات ملاعة مالية فاعلة بشرط لا تعفيه هذه

مقابل دفع أقساط متناسبة مع احتمالات وتكليف الخاطر المتوقعة". يكيف التأمين الأصغر من الناحية الشرعية على أنه نوع من التكافل بين المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر والجهات الأخرى الداعمة للتمويل الأصغر .

المنتجات/الخدمات المتاحة للتأمين الأصغر:  
خيارات المنتجات:

تغطية كل الخاطر التي يحتاج إلى تغطيتها الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر مثل المصارف والممولين أنفسهم . التأمين الأصغر يؤدي إلى حفز عملاء التمويل الأصغر بدفع مدخلاتهم في النشاط المالي الرسمي .

2 - الخيارات المؤسسية:

التأمين الذائي  
التأمين بالوكالة  
خلق سمسرة للتأمين  
شركات التأمين

**رابعاً : التأمين الإسلامي:**

كان السودان رائداً للتأمين الإسلامي الذي يقوم على التكافل بين مجموعة من المستركين الذين يتعرضون لخاطر متشابه وأسست على هذا المبدأ أول شركة تأمين إسلامية هي: شركة التأمين الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي). والتأمين الأصغر الإسلامي يعتبر اليوم حلقة جديدة للإسهام في تطور التأمين الإسلامي .

الحل المقترن: إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر: بناءً على ما تقدم تقترح الدراسة إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر .

**الملكون المقترنون للمؤسسة:**

وزارة المالية

بنك السودان المركزي

وزارة الرعاية الاجتماعية مثلاً في ديوان الزكاة .

الولايات

وتقوم على أساس شركة مساهمة عامة بقانون الشركات . إنشاء صناديق (أوعية) مالية على أساس التأمين التعاوني . حيث تشارك فيه عدد من الجهات كل حسب نوع الخطر الذي يواجهونه أو حسب رغبتهم في تحقيق أهداف لها علاقة بدرء الخاطر مثل:

المصارف التي تقدم التمويل الأصغر .

عملاء التمويل الأصغر وجمعياتهم وآخاداتهم .

العمليات الفردية التي استوفت متطلبات معايير محفظة التمويل الأصغر المعنية. أي أن المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر هي المسئولة عن تقييم مخاطر كل عملية بمفردها ومن ثم اتخاذ القرار بالتأمين ضد مخاطر العملاء المؤهلين لذلك وفقاً للشروط المتفق عليها مع المؤسسة. حيث يجب تحصيل النسبة التي يتحملها العملاء المؤمن عليهم من قسط التأمين بواسطة المصارف.

تقوم المؤسسة بتقييم مخاطر المحفظة لكل وإصدار وثيقة تأمين شاملة تغطي كل الأخطار المالية المتعلقة بالسلع الرأسمالية المعمرة والمخاطر التجارية المتعلقة بالسلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج والإنتاج الزراعي (بشقه النباتي والحيواني). وهذا يتطلب من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر أن تقدم للصندوق محافظ ذات تركيبة متGANة بدرجة معقولة تمكن من تحديد الخسائر المتوقعة بصورة دقيقة بالإضافة إلى التجانس بين العملاء وفترات التمويل وذلك باستخدام أوعية للمخاطر ذات الطبيعة المتشابهة.

## 2/ خدمات التسويق والترويج وبناء القدرات وبيت الوعي وسط الفئات المستهدفة:

يعتبر التسويق والترويج من أهم الأنشطة المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة وذلك من خلال الالتفاء بالمسؤولين عن التمويل الأصغر في الجهات الحكومية والمانحة والمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين. والعمل على تطوير القوانين واللوائح والإجراءات لتهيئة البيئة المناسبة لنجاح المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى توحيد نظم التأمين المطبقة وتطوير منتجات جديدة تتوافق مع طبيعة المنتجات والمشروعات الصغيرة. والقيام بأنشطة الترويج الفعالة لمنتجات المؤسسة من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ورفع الوعي لدى المستفيدين بأهمية التأمين والمسؤولية الأخلاقية. كما يجب أن تسهم هذه المؤسسة في رفع قدرات عملاء التمويل الأصغر وذلك لأن نجاح واستدامة ونمو هذه المشاريع تعتبر هي خط الدفاع الأول للسداد ومن ثم التأمين والضمادات الأخرى.

## 3/ الاستثمار المالي

لما تبألة أي ارتفاع في نسبة التعثر و لمرااعة ضرورة تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للمؤسسة . تقوم المؤسسة باستثمار فوائض أموالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وللأسس والضوابط الفنية والقانونية التي تحددها الهيئة

الشركات في شركة خارجية. استثمار العائد من الأموال وتقاضي هذه الهيئة أجراً على هذه الأعمال  
د) الخطر المؤمن ضده يمثل الخطر في حالتنا المعروضة المخاطر التي تواجه السداد سوى كانت هذه المخاطر خارجية أم طبيعية.

**خامساً: مؤسسة التأمين التكافلي**  
بناءً على مفهوم التأمين التعاوني التكافلي نقترح إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي. تساهم في هذه المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والجهات الحكومية والمانحة بدفع أقساط على أساس التبرع. تتكفل المؤسسة بتعويض المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر التي تواجه مخاطر عدم استرداد التمويل والتي تنتج عن عجز المستفيد عن السداد لأي سبب من الأسباب. ولا تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح وعليه تدير المؤسسة التأمين الأصغر بالتكلفة الحقيقية دون أن يحقق ربحاً من التأمين ولكن يجوز لها أن تتولى استثمار فوائض الأقساط وأن تشارك بصفتها مشارباً بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها مع المشاركين.

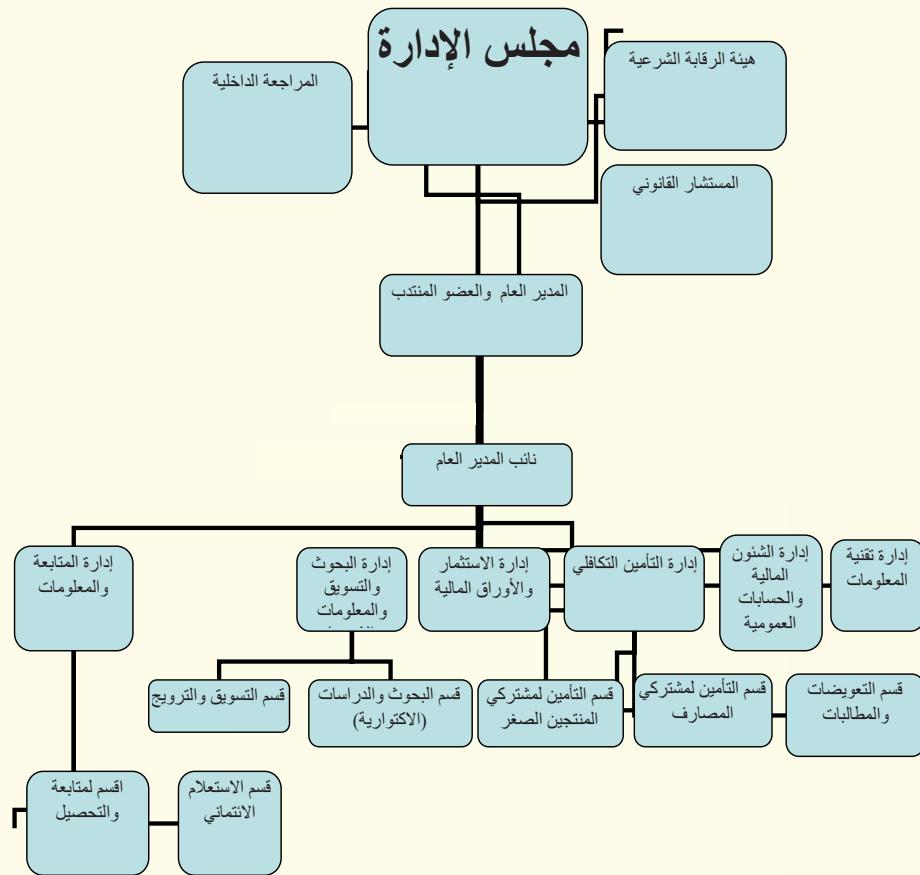
### إنشاء المؤسسة:

تنشأ المؤسسة وفقاً لقانون الشركات بموجب قانون الشركات لسنة 1925 كشخصية اعتبارية برأس المال قدره ..... جنيه سوداني المدفوع منه حوالي ..... جنيه سوداني.

**الخدمات التي تقدمها المؤسسة:**  
خدمات تأمين محافظ التمويل الأصغر ضد مخاطر السداد.

خدمات الترويج والتسويق لمنتجات المشاركين.  
الاستثمار المالي لمواد المؤسسة لتحقيق الملاعة الازمة لدرء المخاطر.

**1/ خدمات تأمين التمويل الأصغر**  
تقديم المؤسسة وثائق تأمينية للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر يتم بموجبها وضع المعايير والإجراءات الخاصة بتغطية نسبة 80% من محافظ التمويل الأصغر. حيث تغطي وثيقة التأمين بصورة تلقائية



التأمين التكافلي بالسودان لسوق لديه قدر عالي جدا من الطلب حيث أن صغار المنتجين الذين لديهم مشروعات قائمة تم تقديرهم في السودان من قبل بنك التنمية الإسلامي جدة بحوالي 3.5 مليون بالإضافة إلى صغار المزارعين والرعاة والذي يمثلون 67% من القوى العاملة بالسودان وهذا يتطلب إمكانات هائلة ختم تعاون الجميع بطريقة تقسم السوق إلى شرائح تقوم المؤسسة بالوصول للعلماء الذين لا تتمكن شركات التأمين القائمة الوصول إليهم وفي نفس الوقت تتم إعادة التأمين عند شركات إعادة التأمين الإسلامية. ولا جنوح إعادةه عند شركات إعادة تأمين خارجية لتقليل المخاطر ما أمكن عند المؤسسة. الأمر الأخير هنالك ما هو متاح للمؤسسة من دعم من أجهزة الدولة والمؤسسات الخيرية والمانحة ما لا يتوافر عند شركات التأمين مما يعظم من مقاصد المؤسسة بتقليل حدة الفقر.

العامة للرقابة على التأمين. وفي هذه المرحلة ستركتز المؤسسة على الاستثمار في الأوراق المالية وفقاً للضوابط التالية:

- اختيار الأوراق المالية عالية السيولة وقليلة المخاطر
- تنويع الأوراق المالية بهدف تقليل المخاطر

#### خاتمة:

يقدونا العرض السابق الذي يؤكد وجود أدوات للتقليل من مخاطر التمويل الأصغر وأهمية اتخاذ الخيار المناسب لتحقيق أهداف تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان. لكن بعد عرض هذه الخيارات على الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. فقد أكدت على عدم جواز المتجارة في الضمادات وقررت خيار التأمين على مخاطر التمويل الأصغر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية بقيام مؤسسة للتأمين التكافلي متخصصة في التعامل مع محدودي الدخل وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركات

تلخيص: مجدي الامين نورين  
ادارة البحث والإحصاء

# ندوة بعنوان الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها

من ضمن صيغ التمويل الإسلامي المعروفة. كما ذكر بأنها البديل الذي قدمته هيئات الرقابة الشرعية لبيع الإجارة وتحدث عن أهمية هذا العقد في توفير دور السكن والنقل والترحيل والآلات والمعدات.

وأوضح مقدم الندوة أن عقد الإجارة المنتهي بالتمليك هو شرعاً عقد إجارة وان كان محل الإجارة سيؤول إلى المستأجر في نهاية المدة ولذلك لابد من تطبيق أحكام على هذا العقد إلى أن يتم نقل ملكية العين إلى المستأجر. و أبان أن المصارف تستخدم نوعين من هذا الأسلوب، هما الإجارة التشغيلية والإجارة التملיקية (الإجارة المنتهية بالتمليك). والاختلاف الرئيسي بين الأسلوبين هو أن الأعيان المؤجرة تعود إلى حيازة المصرف المؤجر في الإجارة التشغيلية، فيقوم البنك بعد انتهاء العقد بالبحث عن

أقامت أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية منتدى مصري عن الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها بتاريخ 29/4/2008. قدم الندوة د. سراج الدين عثمان مصطفى، مساعد الأمين العام لاتحاد المصارف السوداني حيث تحدث عن مفهوم عقد الإجارة.

ذكر المتحدث أن الإجارة المنتهية بالتمليك تعتبر من ضمن صيغ التمويل الإسلامي التي أدخلت تصييغة تمويلية بالمصارف الإسلامية في بداية التسعينيات من القرن الماضي وذلك بعد إجراء أبحاث ودراسات فنية وشرعية داخل المصارف وخارجها ثم تزايد الاهتمام بهذه الصيغة في الآونة الأخيرة. وقد كان لجامعة دار المال الإسلامي ومجموعة دلة البركة السبق في إعداد عقد جديد مرتب ومحكم تحت اسم (الإجارة والاقتناء)، وأصبحت معتمدة

وعقد الإيجارة خنباً لاشترط عقد في عقد.

و كذلك عقب على الورقة د. مكاوي مصوبي مساعد مدير عام بنك التضامن مشيراً إلى أن الورقة جاءت كاستجابة لسياسات بنك السودان المركزي لاستحداث أدوات إسلامية جديدة تمثل خيار استثماري لقابلة احتياجات العملاء من التمويل متوسط وتمويل الأجل، كما تمثل وسيلة للمصارف في التنويع في الصيغ لتجنب مخاطر الاعتماد على صيغة واحدة، كذلك نبه بدوره إلى وجود شبهة في ما يختص بالسعر الرمزي ووجود عقدان أو عقد وشرط.

كذلك عقب على الورقة السيد/ كمال محجوب مثل أحد أصحاب العمل مطالباً بتحديد مثال واضح لهذه الصيغة في إيجار العقارات، كما أشار أن هذه الصيغة في النهاية تعتبر مراقبة، كما تسائل عن الضمان، وكيف يدفع الإيجار بسعر أعلى ويشترى في نهاية الإيجار بسعر السوق.

وعلى الورقة السيد/ النور عبد السلام مساعد محافظ بنك السودان المركزي لقطاع الصيرفة والعملة حيث أشار إلى أن تطوير الصيغ التمويلية لا يعتمد على المصرف لوحده ولكن يعتمد أيضاً على العميل وعلى بنك السودان، كما أشار إلى أن المطلوب تطوير الصيغ نفسها والتي تناسب وضع السودان، وكذلك محاولة استحداث صيغة للتمويل النقدي.

وأيضاً علق د. عبد المنعم القوصي نائب محافظ بنك السودان المركزي الأسبق ومدير عام بنك الجزيرة حيث تفظ على العقد وذكر أن الجمع الفقهى أجاز عقد الإيجارة المنتهية بالتمليك بشرط أن لا تكون الإيجارة سائداً للبيع، وذكر أيضاً أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالسودان إجازة التعامل بهذه الصيغة بشرط أن يكون هناك عقدان منفصلان عقد إيجار وعقد بيع في نهاية الإيجار.

وفي الختام تحدث عدد من الحضور مثمنين الجهد الذي بذل في إعداد الورقة شاكرين الجهة التي نظمت المنتدى.

مستخدم جديد يرغب في إيجار العين المعنية.

أما في الإيجارة التملقية، فإن المصرف المؤجر لا يشتري الأعيان التي سيؤجرها إلا بعد التأكيد من وجود الجهة الراغبة في تأجير العين وتملكها عند نهاية فترة الإيجار، وبذلك فإن الأعيان المؤجرة هنا لا تبقى في ملكية المؤجر بعد نهاية العقد كما هو الحال في الإيجار التشغيلية، وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر.

كذلك تطرق مقدم الندوة إلى مزايا عقد الإيجارة باعتباره استجابة للمناداة باستحداث آليات جديدة، ويعتبر أداة لخفيف الضغط على استخدام صيغة المراقبة حيث تعتبر صيغة بديلة أو مساندة، وهو كذلك يعتبر عقد من يسهل التعامل به، كما أنه يتيح للطرفين تعديل قيمة القسط الإيجاري بالزيادة أو النقصان عند انتهاء فترة العقد المبرم والدخول في فترة جديدة إضافية، أيضاً يتيح للمستأجر امتلاك الأصل المؤجر عن طريق التزامه بدفع أقساط الإيجارة حيث يظل منتفعاً باستعمال العين ومطمئناً لامتلاكها بسداد آخر قسط، كما أن المصرف يحتفظ بملكية العين التعاقد عليها و لا يتنازل عن ملكيته (بالهبة أو بالبيع - بسعر رمزي أو حقيقي) إلا بعد سداد المستأجر جميع الأقساط المتفق عليها، و ذلك لأن العلاقة تعاقد بين المالك و المستأجر وليس علاقة مدين بدائن كما هو الحال في عقد بيع المراقبة للأمر بالشراء.

عقب على الحاضرة د. بدر الدين قرشي مدير عام شركة السودان للخدمات المالية، حيث أشار إلى أن الوعود بتكرار الأصل عند انتهاء العقد غير ملزم للمتاجر في الإيجارة المنتهية بالتمليك وقد يتربى على ذلك انخفاض سعر الأصل عن ما هو متوقع عند نهاية أجل العقد، كما أشار إلى أن الإيجارة المنتهية بالتمليك شبيهة بالتمويل الإيجاري Finance Lease ولكن أوجه الاختلاف تمثل في أن المخاطر وأتعاب الأصول المؤجرة يتحملها المؤجر في حالة الإيجارة المنتهية بالتمليك ويشمل ذلك التأمين والصيانة ومصروفات غير تشغيلية، ويتم تسجيل الأصل والالتزام في دفاتر المؤجر، كما نوه إلى عدم الربط بين عقد البيع

تلخيص: معاوية يوسف محمد  
إدارة السياسات

## ورشة بعنوان المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التأمين الأصغر بالسودان

التكافلي، حيث أوضح أن شركة شيكان لديها نماذج للتأمين الإسلامي (أن القسط يسمى قسط مقدم يؤخذ منه بقدر الحاجة وما تبقى يتم إرجاعه لحملة الأسهم). كما أشار إلى أن شركات التأمين لديها دور يقارب للزكاة وأفاد أن الفرنسيين والأتلانت ذكروا أن خبرة شركة شيكان تقاس بالتجارب الأوروبية وليس الأفريقية. وان التجارب كلها دلت على أن كل الدول بما فيها الدول العظمى تدعم المزارعين مثل الهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي السودان أجازت الهيئة العليا للرقابة الشرعية وثيقة شيكان للتمويل الأصغر. وأختتم كلمته بضرورة الالتزام بنشر الوعي التأميني (وثيقة الحوادث الشخصية) والتنسيق التام بين المؤسسات (ديوان الزكاة والمصارف وشركات التأمين) لتفعيل الجانب التكافلي. كذلك ثدث في الورشة السيد/ عثمان حمد محمد خير مساعد المحافظ لقطاع المؤسسات والنظم عن جدوى مشروع التمويل الأصغر وعن مفاهيم التعامل في

نظم الأمانة العامة لديوان الزكاة ودائرة مكافحة الفقر إحدى دوائر المجلس الأعلى للنهاية الزراعية بالتعاون مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في الثاني والعشرين من مايو 2008 ورشة عمل بعنوان: "المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان" تحت رعاية وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل. حيث شارك فيها عدد من العاملين بالجهاز المركزي والمنظمات والمهتمين بقطاع التمويل الأصغر. وترأسها البروفيسور/ عبدالقادر أحمد الشيخ الفادنى الأمين العام لديوان الزكاة. قدمت في الورشة عدد من الأوراق العلمية والكلمات، حيث ثدث السيد/ عثمان الهاidi مدير شركة شيكان مثيداً بنظرة الحكومة منها إلى أن مهد التأمين الأول هو السودان حسب رأى أستاذ فرنسي، وذلك من خلال التكافل فى دفن الموتى. وأشار إلى أن شركات التأمين قادرة على القيام بالعمل

ما هي الخدمات التي يقدمها؟ وكيف؟

ما هي أهمية التأمين للمنتجين؟ لبيوت التمويل؟  
للاقتصاد القومي؟

ثم بعد ذلك تحدث عن صعوبة تطبيق التأمين الزراعي في الدول النامية، حيث أوضح أن الإجابة تكمن في الآتي:

- عجز الدولة عن الدعم (المشاكل الاقتصادية المختلفة).

- تعدد المحاصيل (قطن، سمسم، قمح، بستانى...الخ).

- اختلاف نظم الري (فيضي، انسيابي، طلمبات، محوري).

- موقع التقانات المختلفة والمستخدمة في الإنتاج (تقليدي، آلي، بيوت محمية، مزارع مفتوحة ومغفلة، زراعات مائية).

- قطاعات إنتاج مختلفة (حقلى، بستانى، غابات، دواجن...الخ).

- انعدام أو قلة الإحصاءات المتعلقة بالمخاطر.

- قلة الخبرات الفنية (مقيمي الخسائر الزراعية).

ومن ثم أشار إلى الدول التي سبقت السودان في التأمين وهي:

أمريكا 1938، اليابان 1939، الهند 1948، الفلبين 1981، إيران 1983، السودان 2002 واستعرض أنواع المخاطر والتي تشمل:

- المخاطر الطبيعية (الجفاف، عدم نزول المطر، الآفات...الخ).

- المشاكل المؤسسية (نوعية الإدارة، البحوث، نقل التقانة...الخ).

- المشاكل الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، الحماية...  
الخ).

- المشاكل الاجتماعية (الانسجام، الفوارق الاجتماعية المحروق الأهلية، الوعي العام).

كما تحدث عن أساس التغطية وهل هي اختيارية أم إجبارية، جماعية أم فردية، مباشرة أم عبر وكلاء. كذلك تحدث عن خطوات التأمين والمتمثلة في طلب التأمين وتكلفة الإنتاج أو الإنتاجية المتوقعة والمسح بفرض الإصدار (قبول أو رفض الطلب) حيث يتم التأكيد من المساحات، معاينة التحضيرات والمدخلات والاستعداد، التأكيد من الإشراف

وقبل أن يختتم حديثه استعرض تجربة السودان (مرحلة التنفيذ) المحاصيل بالأرقام

الإسلام (تقسيم الأموال بين الناس بالعدل)، وكذلك عن أهمية التمويل الأصغر، وأشار إلى أنه تم منح بروفيسور محمد يونس (بنغلاديش) جائزة نobel لجهوده في التمويل الأصغر، كما تحدث عن مبادرات بنك السودان المركزي بخصوص تفعيل التمويل الأصغر بإنشاء وحدة بنك السودان المركزي تتبع مباشرة للسيد المحافظ ومساعديه وذلك لضمان فاعليتها. وقد تم إصدار لائحة ومنشورات بغرض تنظيم التمويل الأصغر، وقد ضمن التمويل الأصغر في السياسة التمويلية، حيث طلب من المصارف بتوجيهه 12% من التمويل للتمويل الأصغر، كما أشار إلى أن هنالك تخفيض لتكلفة التمويل الأصغر تمثل في تحمل وزارة المالية 50% للشخص الذي يلتزم بالسداد وكذلك تم مد فترة السداد لتكون متوسطة الأجل وترتبط ببداية إنتاج المشروع.

ولتمكين صغار المنتجين تمت مراجعة الضمانات واقتصرت ضمانات المجموعة (شيخ القرية مثلاً)، وضمانات الممتلكات الفيضة (الثلاثة)، مبيناً أن الضمان الحقيقي هو جدوى المشروع وأنه لابد من تغيير النظرة الضيقة للضمان. وتوصيل خدمة التمويل الأصغر للمستهدفين طلب من المصارف إنشاء البنوك المتنقلة (Mobile Banks).

وفيما يتعلق بالسداد أشار إلى أن نسبة السداد في قطاع التمويل الأصغر قد فاقت الـ 98%. كما أشاد بتجربة شركة شيكان في استخراج وثيقة للتأمين الأصغر، إضافة لذلك فإن بنك السودان المركزي بصدق إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر.

وقد علق السيد/ عثمان الهاדי مدير شيكان على إقتراح بنك السودان المركزي بإنشاء مؤسسة لتأمين التمويل الأصغر بأن يصرف النظر عن هذه المؤسسة، وذلك بسبب أن لشركة شيكان معرفة ودرية وخبرة في هذا الشأن. ثم تولى إدارة الجلسة الدكتور التيجاني عبد القادر خلفاً لبروفيسور الفادنى، حيث تحدث دكتور التيجاني عن أن هنالك عرض لثلاث أوراق، حيث قدم الأستاذ/ حسن إبراهيم الحسن ورقة تجربة التأمين الزراعي والحيواني، حيث استهل العرض بالإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالتأمين الزراعي وهي:

لماذا تأخر إدخال التأمين الزراعي في السودان؟

سياسة (آلية) لتحويل الخطر (Risk Transfer) Mechanism)، حيث يحول الخطر من منطقة غير معلومة التكلفة إلى منطقة معلومة التكلفة وهي قسط التأمين وذكر أن هنالك طريقتين لتصنيف الخطر:

جميع الأخطار (خسارة الفرد تتحملها الجماعة).  
آليات التجمع والتمثيل في قانون العدد الكبير والقسط العادل.

وأما مخاطر المشروعات الصغيرة فقد تم تقسيمها إلى:

أ/ أخطار معنوية وهذه مرتبطة بسلوك الإنسان من أمانة وصدق.

بـ/ أخطار مادية وهذه مرتبطة بعوامل خارجية (حرق، سرقة،).

ج/ الأخطار المتوقعة ( تبديل مال المشروع. سوء الإدارة. كساد الأسماء).

وأختم حديثه عن وسائل السيطرة على الأخطار (التأمين، الضمانات، محفظة مالية).

ذلك خدثت الأستاذة إسلامى فيصل عن تأمين التمويل الأصغر حيث أوضحت رؤية شركة شيكان فى إنشاء صندوق تأمين تعاونى إنطلاقاً من أهدافه البيلة المتمثلة فى محاربة الفقر ومساعدة الشرائح الضعيفة على النهوض اقتصادياً، وذلك عندما تبين للشركة تردد المصارف فى تقديم التمويل لهذه الشرائح. كما تطرقت لاهداف الصندوق والمشاركين فيه وعلاقة بين شركة شيكان وصندوق تأمين عمليات التمويل الأصغر موضحة أنه عبارة عن تبرع المصارف بنسبة محددة من مبالغ التمويل، حيث يستخدم هذه التبرعات والعائد من استثمارها في تعويض أي مصرف مشارك عن المخسائر التي يتکبدها بسبب إعسار أو ماطلة أي من المستفيدين من التمويل الأصغر في سداد التزاماته تجاه المصرف. كما أن الفائض يعاد توزيعه على المصارف المشاركة في الصندوق كل حسب نسبة مشاركته، ثم خدثت عن السمات الرئيسية لبوليصة تأمين عمليات التمويل الأصغر والخسائر المغطاة والاستثناءات، واختتمت

وكمثال لذلك:

البيان	البداية 2002	الآن 2008-2007
المساحة	22000 فدان	1241000 فدان
المحاصيل	قطن (مروى)	قطن. ذرة. سمسم. ذرة شامي. زهرة الشمس. دخن. قطن مطري. قمح. خضروات.

وكذلك تحدث عن تجربة شركة شيكان (الثروة الحيوانية):

البيان	البداية 1992	2007
الاكتتاب	39307 جنيه	781685 جنيه
التعويضات	10165 جنيه	242548 جنيه
الحيوانات المؤمنة	الأبقار	الأبقار الصأن. الماعز. الخيول. الدواجن. الكلاب الشرطية

المصدر: ورقة المهندس زراعي. حسن إبراهيم الحسن (التأمين الزراعي في السودان).

واختتم استعراضه بالإجابة على سؤاله عن لماذا التركيز على التأمين الزراعي؟

حيث أفاد أن أهميته للمزارع تمثل في الآتي:

- ضمان لدى المصارف وجهات التمويل.
- يشجع على تقويد الانتاج وضبط الحزم التقنية.

- يشجع على نقل التقانات.
- يحافظ على كرامة المنتج

- المساعدة على حل مشاكل الإعسار.
- أهميته للاقتصاد فتتمثل في الآتي:
  - استقرار المجتمع الزراعي وتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

- الاستثمار في الريف ومناطق الهاشم.
- تهافت محافظ ادخا، قمبة.

## شبكة أمان لدى وقوع الكوارث.

- يقلل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث.
- فرصة شراكة حقيقة بين المنتجين والقطاع الخاص.

قدّم الاستاذ/ عمر الفاروق ورقة بعنوان التأمين يعتبر

لتتحدد الجهود الخيرية مع الجهود الرسمية لتوفير مناخ أنساب وأفضل ليحقق أهداف الدولة في ترسيخ دعائم النهضة الزراعية المرجخة.

(ب) أهمية التخطيط الإستراتيجي في إطار نظرية كلية تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات حتى يؤدي التمويل الأصغر دوره المطلوب. كما أن هنالك ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية مثل وزارة المالية وبنك السودان المركزي وشركات التأمين والجهات ذات الصلة في توفير الضمانات والتأمين الملائم لبرنامج النهضة الزراعية.

(ج) أهمية توسيع دائرة التأمين الزراعي والحيواني بالاستفادة من تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين بنشرها على شركات التأمين الأخرى. والعمل بها في مجال التمويل الأصغر الزراعي والحيواني.

(د) أهمية التأكيد على وثيقة التمويل الأصغر المقدمة من شركة شيكان في تهيئة المناخ المناسب لنجاح التمويل الأصغر وضرورة دعم المبادرات المتعلقة بتطوير التأمين التعاوني لتغطى كافة المجالات.

(هـ) ضرورة قيام مؤسسة جديدة تعامل على تنسيق الجهود في مجال تأمين التمويل الأصغر تسند إليها مهام تقديم الخدمات الأخرى غير المالية مثل القوانين والتشريعات لضمان حماية وتطوير التمويل الأصغر، بالإضافة لأهمية التدريب واعداد الدراسات وتقديم الاستشارات.

(و) أهمية الوقوف على تجارب الدول التي سبقت السودان في مجال ضمانات وتأمين التمويل الأصغر للاستفادة منها مثل الهند، بنغلاديش وماليزيا...الخ.

(ز) ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات الاقتصادية والشرعية لتطوير التمويل الأصغر في المجال الزراعي. مع إعطاء أهمية خاصة للنشر والتوثيق لرفع زيادة الوعي التأميني لدى الناشطين اقتصادياً. مع ضرورة استنباط صيغ شرعية تمويلية جديدة على قدر من المرونة وتناسب مع التمويل الأصغر وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

(ح) أهمية دور الدولة في رعاية برنامج التمويل الأصغر من خلال أهدافها الكلية لتخفييف حدة الفقر. وذلك بطرح سياسات كلية تشجع التمويل الأصغر.

حيث أنها عن مزايا خدمة تأمين التمويل الأصغر والتي تتمثل في:

\* يتميز بالبساطة وسهولة إجراءاته.

\* تساعد في تنفيذ مشروع محاربة الفقر وزيادة الإنتاج.

\* يعتبر ضماناً حقيقياً ومأموناً للمصارف المشاركة.

\* يتماشى مع سياسات البنك المركزي والدولة.

\* تنتفع المصارف المشاركة من بعض العوائد المادية التي تأتي من توزيع فائض التأمين.

\* يساعد المصارف في تقديم تمويل المشاريع، حيث يعتمد السداد على الحسابات المدينة للمشروع.

\* يساعد المصارف في اعتماد صيغ التمويل الأخرى بدلاً من الاعتماد بصورة أساسية على صيغة المربحة.

\* يمكن للمصارف المشاركة من احتساب تكلفة التأمين ضمن تكلفة التمويل.

كذلك استعرض الأستاذ/ ياسر أحمد جامع مقترن بنك السودان المركزي بإنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر، وأشار إلى أنها جاءت استناداً لنسبة الحاجة المزدوجة من طرفى العاملة (المصارف وعملاء التمويل الأصغر) وعزى عدم حماس المصارف للتمويل الأصغر إلى عدم كفاية الضمانات وتخوف عملاء التمويل من المخاطر ودخولهم في إستثمارات صغيرة بدون حماية كافية وطرق إلى رؤية المؤسسة، حيث أوضح بأنها عبارة عن المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة إستيعاب وتشغيل صغار المنتجين ورفع مستوى دخولهم، أما رسالة المؤسسة فهي محاربة الفقر من خلال العمل في مجال التأمين التكافلي للحد من مخاطر عدم استرداد التمويل الأصغر، واستثمار فائض النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية. حيث يساهم في هذه المؤسسة بنك السودان المركزي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، ديوان الزكاة ومنظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.

وأخيراً خلصت الورشة إلى التوصيات التالية:

(أ) يقدر المؤمنون جهد الدولة في ترسيخ دعائم التمويل الأصغر ونظامه. ويؤكدون على ضرورة أن يتعزز هذا الدور بتبنيه جهود منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية



## تجربة الصراف الآلي في المصرف السودانية

وجودها في البيئة الافتراضية لا في الواقع الملموس حيث حقق تطوراً واسعاً في وسائل الادارة وتقديم الخدمات المصرفية بل وفي وسائل الرقابة والتدريب.

**التجربة السودانية في مجال الصراف الآلي:** بدأت تجربة الصراف الآلي في السودان في أغسطس عام 1993م بنك النيلين للتنمية الصناعية، بينما تم إدخال هذه الخدمة في بنك أم درمان الوطني في التعامل في مايو 2005م، وقد سبقت هذه الفترة فترة تجربة للعاملين بالبنك.

وهناك مجموعة من الصعوبات التي واجهت تجربة بنك النيلين للتنمية الصناعية في مجال الصراف الآلي من أهمها:

عملية استبدال العملة من الجنيه إلى الدينار، حيث أن الماكينات مبرمجة على الجنيه القديم فقط. بطاقات الصراف الآلي لها صلاحية محددة مدتها عام

**مقدمة:** أدى تطور تقنية المعلومات إلى ظهور وسائل حديثة للدفع الإلكتروني من بينها ماكينات الصراف الآلي. الدفع على الخط وإدارة الحسابات عن بعد، بطاقات الدفع والائتمان المالي، حيث يسود الآن مفهوم البطاقات الإلكترونية التي تمهد الطريق نحو انتهاء مفهوم النقد الورقي والمعدني وفتح الباب أمام النقد الإلكتروني أو الرقمي إلى جانب ذلك تطور وسائل تداول الأوراق المالية وخدماتها. فظهرت فكرة التعاقد والتبادل الإلكتروني للأوراق المالية إلى جانب الاعتماد شبه الكلي في الأسواق المالية على تقنيات الحوسبة والاتصال في إدارة التداول وإثبات علاقاته القانونية. ولعل أوسع مجالات التقنية في حقل العمل المصرفية في مفهوم وفكرة البنوك الإلكترونية (بنوك الويب وبنوك الإنترنت والبنوك الافتراضية) وهذه البنوك تجد

6- ضعف رأس مال المصارف السودانية، حيث أن تقنية الصرف الآلي مكلفة جداً، فمثلاً تكلفة تركيبه وتشغيله عالية جداً وبالتالي فإن استجلاب تقنيات دون المستوى المطلوب يعرقل مسيرة عمل البنك بمعنى استجلاب تقنية قديمة لا تواكب التقنيات العالمية تكون عقبة كبيرة.

ومن خلال المقارنة مابين التجربة القديمة والمحدثة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أصبحت بطاقات الصرف الآلي تطبع بصورة اعتمادية داخل المصرف وبالتالي وفرت تكاليف طباعتها بالعملة الصعبة خارج السودان.

اصبح من السهل برمجة الصرف الآلي في مجال العملة (خوبل الدينار إلى جنيه).

بالنسبة لآلية الربط بين الصرافات الآلية فقد تم حل هذه المشكلة عن طريق الشبكات، فحالياً ترتبط الصرافات الآلية عن طريق الشبكات.

أصبحت هنالك ثقافة مصرفيّة إلى حد ما مقبولة نسبياً لحداثة التجربة.

يلاحظ أن مشكلة النقود الورقية القديمة ما زالت قائمة.

وخلاصة الموضوع فإن أي تجربة في بداياتها تصاحبها العديد من المشاكل والمعوقات وبالتالي يصعب الحكم عليها وتقييمها، لأن هنالك عدّة عوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان، فرأي العملاء مهم جداً في ذلك الأمر لأن الخدمات المصرفيّة لا يتم إنتاجها والتعمق فيها إلا إذا وجدت استحساناً أو قبولاً من قبلهم وبالتالي فإن رضا العملاء يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في اتخاذ قراراته سواء كانت تلك القرارات طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، فتجربة بنك النيلين تعتبر تجربة فريدة في ذلك الوقت وقد لاقت استحسان عدد كبير من العملاء، وبالتالي تعتبر حجر الأساس الذي وضع لبناء التقنية المصرفيّة في السودان.

ولابد من تجديدها وهذا يتم في بلد المنشأ (فرنسا). ليس هناك ربط بين الصرافات الآلية وحسابات العملاء، حيث كان يتم نقل البيانات عبر وسيط يسمى دسكيت.

لا يقبل الصرف الآلي الأوراق النقدية القديمة بل يقبل الأوراق النقدية الجديدة فقط.

عدم وجود ثقافة مصرفيّة عند الجمهور في ذلك الوقت.

**المشاكل والمعوقات التي تواجه الصرف الآلي في الفترة الحالية:-**

هنالك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه الصرف الآلي المتمثلة في الآتي:-

1- عدم الوعي الكافي من جمهور المتعاملين و من العلوم أن السودان من الدول التي تتفشى فيها الأمية بصورة كبيرة سواء كانت أمية في مجال التعليم (القراءة والكتابة) أو في المجال التقني، حيث يعتبر الأخير من آثار العولمة، حيث كان لابد من إدخال هذه التقنية الحديثة، وذلك لمواكبة التغيرات العالمية.

2- التكلفة العالية للتشغيل فمن المعلوم أن تكاليف استجلاب مثل هذه التقنيات باهظة الثمن وهنالك أيضاً تكاليف عالية في مرحلة التشغيل.

3- قلة التشريعات والنظم والقوانين المنظمة في مجال التقنية.

4- ضعف البنية التحتية، حيث أن أهم عوامل نجاح أي مشروع إستراتيجي مثل الصرف الآلي هو وجود بنية تحتية جيدة بمعنى استعمال الشبكات التي يربط الصرافات الآلية مع بعضها البعض، ثم بعد ذلك تربط مع المخول الخاص بالمصرف، حيث أن هذه الشبكات ضعيفة جداً وخاصة شبكة سوداتيل.

5- عدم وجود التدريب الكافي والتأهيل، فمن المعلوم أن استجلاب التقنيات يحتاج إلى تدريب وتأهيل للعاملين في قطاع الصرف الآلي، وذلك ليقوموا بتعريف المشاكل التي تواجه الصرف الآلي وحلها.

تلخيص: مجدي البخيت ابراهيم  
ادارة السياسات

## التمويل بدون نقود

ذكر أن تفكير العديد من المستثمرين في المال النقدي السائل ولم يتطرق إلى أذهانهم أن إشكال المال عديدة ومتنوعة، ومن يمتلك قدرة الابتكار والاختراع فإنه يملك القدرة على إيجاد مصادر جديدة للأموال، وأشار إلى أنه لما كانت المنظومة المتكاملة لمصادر التمويل متعددة الجوانب مختلفة الأبعاد، فإنها تفرز مؤثراتها من خلال الضخ المتوازن والحقن المتزامن ليس للنقود بمعناها الدارج ولكن لما يمكن أن يمثل فيه وتبادل بها السلع والخدمات، ويتم هذا ليس بالنقود الورقية والمعدنية بمعناها الدارج، ولكن بما يمكن أن تمثله بقيمتها عن سلع وخدمات وأفكار، فالنقود وإن كان البعض يرى أنها تطلب لذاتها، إلا أنها في الواقع العملي تطلب لما خذلها من أثر في التبادل بابعاد الكلية والجزئية.

وذكر الكاتب في الجزء الثاني من الكتاب أن خاتم الشركات متعددة الجنسيات، يكمن في أنها تمتلك أدوات جديدة مبتكرة في «التمويل بدون نقود» ويكمن سر تخلف العديد من الشركات، في أنها لا تدرك حجم الفرص الكامنة والمتحدة في التمويل بدون نقود وفي أنها لم

أشار الكاتب في المقدمة إلى أنه لا يقدم مرجعاً لإلغاء النقود أو لإنهاء عصر السيادة النقدية، بل أنه قدم رؤية جديدة لنهج أصولي مرجعي سبق للبشرية أن عرفته ويقدم الجديد المبتكر ليضيف إلى أدوات التمويل التقليدية المستخدمة في النظم النقدية أدوات أخرى أكثر فاعلية وقدرة على إحداث المبادرات التجارية في غياب النقود، وأن النقود أو المال رغم ضرورته ليس العنصر الوحيد اللازم لإقامة المشروعات، والتي قد ترتبط بصورة أو بأخرى بالقدرة على التفعيل الاستثماري المتكامل لعناصر الإنتاج وعوامله الأخرى من خلال قبول الأطراف المشتركة في العملية التبادلية وارتضائهم لذلك «المقابل» المتاح والمعرض كل من خلال التواصل والاستمرار، سواء فيما تفرضه وحتاجه عملية إكمال الصفقات الآنية أو الامتداد إلى صفقات جديدة وأخيراً من خلال قاعدة التأثير والتأثير المتبادل والتدخل سواء على المشروعات أو على النشاط.

انتقد الكاتب أصحاب المشاريع الاستثمارية حيث

\* تأليف محسن أحمد الحضيري، مجموعة النيل العربية - القاهرة 2001.

السوق التجاري وتكليف مرتفعة.

ذكر الكاتب أداة أخرى من أدوات التمويل بدون نقود وهي الصفقات المتكافئة كمنظومة ابتكارية من أجل إجراء المبادلات التجارية الحاضرة والأجلة دون استخدام النقود، دون أن يترتب عليها بالفعل تحويل أو انتقال النقود من حيازة طرف إلى ملكية وحيازة طرف آخر. وقد عرف الكاتب الصفقات المتكافئة بأنها مصطلح يشير إلى نمط عريض من أنماط اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول بعضها البعض والشركات والأفراد. وبموجب هذه الاتفاقيات يتم مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى. وينظر إلى المبادلة التجارية كأساس للعلاقة بين الطرفين. حيث لا تستخدم النقود كوسيلة لإتمام هذه المبادلات، بل يتم من خلال كافة صور ناجح الجهود البشري المادي والمعنوي في هذه المبادلات. حيث تتبادل السلع الحالية مقابل تبادل مستقبلي، بل ومن خلال تفاعل مزيج من النظم لعوامل الإنتاج سواء على المستوى القومي ككل، أو على مستوى الوحدة الإنتاجية الواحدة.

وفي الختام نوه الكاتب إلى أننا نمر بمرحلة جديدة، مرحلة تدويل الاقتصاد أو تدويل الأنشطة المختلفة فيه، وهذا التدويل قائم على التوجه أولاً نحو الداخل، وهو توجه قائم على إقامة المشروعات والتي تقف عقبة التمويل أمامها. وبعد التمويل بدون نقود مخرجاً حيوياً وفاعلاً فيها. وأن منظومة التمويل بدون نقود أصبحت منظومة متكاملة وفعالة يمكن أن تستخدم من أجل تطوير التنمية الاقتصادية. كما أنها منظومة إدارية متقدمة قائمة على التخطيط لرفع الكفاءة، والتنظيم لتنسيق الجهود، والتوجيه لخزف النشاط والعمل. كذلك فإن منظومة التمويل بدون نقود منظومة تنافسية تساعد على إقامة المشروعات سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وهي منظومة توفر الإمكانيات بشكل عملي وعلمي سليم.

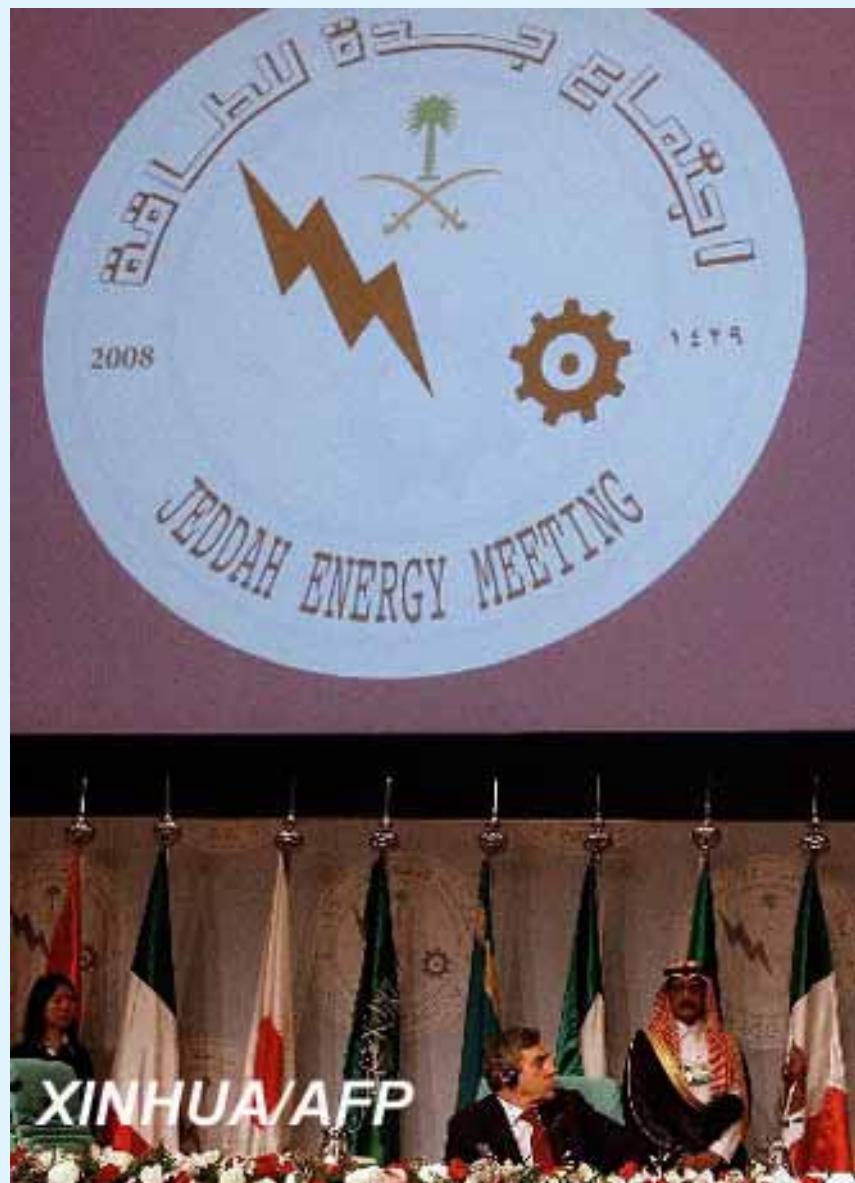
خاول الاستفادة من هذه الأدوات التمويلية الجديدة، بل أن بعضها لم يعرف كيفية استخدامها. ومن أهم الأدوات التمويلية التي ذكرها الكاتب مشروعات البنية الأساسية «التحتية» المملوكة ذاتياً من القطاع الخاص حيث ذكر أنها تمثل أحد الخارج الرئيسية من مشكلة الاختناقات والتي تقف حجر عثرة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية. حيث يتم سداد تكاليفها ذاتياً ومن خلال عائد بيع هذه الخدمات المقدمة سواء إلى الحكومة مباشرة أو إلى الأفراد الذين يقومون بإنشاء مشروعات لهم اعتماداً على ما تم تنفيذه من مشروعات البنية الأساسية المملوكة ذاتياً. ومن أهم أنواع تلك المشاريع مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية، مشروعات البناء والامتلاك والتأجير التمويلي.

وأوضح الكاتب أيضاً أن من أهم الأدوات التي استخدمت حديثاً لمعالجة عدم توفر النقود، أو الأموال لدى المشروعات المختلفة والتي أسهمت كثيراً في تسهيل مهمة المستثمرين في المشروعات من حيث تقليل المبالغ التي يساهمون بها في إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية هو التأجير التمويلي، وأشار إلى أن التأجير التمويلي أكسب المشروعات المستخدمة له مزايا تنافسية ملحوظة، حيث حول الأموال المستخدمة في تمويل أصول تابعة إلى أموال متداولة الدفع كإيجار لهذه الأصول طوال فترة استخدامها ومن ثم يدفع الإيجار كمصاروف وإنفاق جاري، ولا يتحمل بتكلفة استثمارية مرتفعة.

وأوضح الكاتب أن التأجير التمويلي أصبح أحد أهم الأدوات البنوية، لإنشاء مشروعات دون اللجوء إلى عمليات ضخمة، خاصة في ظل التعددية التمويلية المتاحة في الأنشطة الاستثمارية وتوزيعها ما بين الموارد الذاتية والخارجية. وفي ظل التقلبات الواسعة في أسعار الصرف ومع تنوع واتساع مدى الالتزامات الأخرى التي تضطر المشروعات معها إلى الاقتراض من

## أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي  
إدارة البحث والإحصاء



على أهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.

التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية ومنظمات العون الإنمائي الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الأسعار في الدول الأقل نمواً. وشدد المجتمعون أيضاً

## مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب

شهدت العاصمة اللبنانية «بيروت» في التاسع عشر من يونيو 2008 افتتاح مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب الذي نظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. تحت عنوان «ترويج الاستثمار العربي الوطني والبنيوي في خضم الفورة النفطية» بمشاركة نحو 500 شخصية عربية وأجنبية من 21 بلداً. وقد ناقش المؤتمر عدة قضايا من أبرزها مشكلة البطالة في الوطن العربي، والتي بلغت نسبتها 14%. وان هذه النسبة هي الأعلى بين مناطق العالم.

كما أشار المؤتمر إلى ارتفاع العمالة الأجنبية في الوطن العربي والتي تقدر بحوالي 16 مليون شخص مقابل عدد العاطلين عن العمل المقدر بنحو 17 مليون شخص.

كذلك نوه المؤتمر إلى بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن العربي ومن أبرزها «الارتفاع الكبير المتواصل في أسعار الغذاء التي سجلت زيادة بنسبة 83% خلال السنوات الثلاث الماضية».

هذا، فقد أكد المؤتمرون على أهمية الاستفادة من الفورة النفطية في تنمية الاستثمارات البنيوية العربية» مقدراً حجم السيولة المالية المتوفرة حالياً في الأسواق العربية بـ «نحو 3 تريليون دولار».



## مجلس محافظي البنك الإسلامي يدعم الدول الأعضاء المتضررة من أزمة الغذاء العالمية

قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في ختام اجتماعه السنوي الذي عقد في مدينة جدة، بالململكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2 إلى 4 يونيو 2008، تخصيص مبلغ (1.5) مليار دولار أمريكي لصالح برنامج عاجل لدعم الدول الأعضاء الأقل نمواً في مواجهة أزمة الغذاء العالمية. وقد صرخ بذلك الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس مجلس محافظي البنك قائلاً «إن هناك حزمة مالية في حدود 1.5 مليار دولار سيخصصها البنك للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والبعيد في الدول الأعضاء». على أن يتم تنفيذ البرنامج في خمس سنوات.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2008م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العلوي	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
	34,078.3	34,909.4	35,041.4
ديسمبر	(7.0)	(8.5)	(9.9)
2006	34,206.8	34,864.9	34,723.4
	(4.8)	(5.1)	(5.1)
مارس	36,129.1	37,036.4	36,658.6
	(5.1)	(4.3)	(3.5)
يونيو	41,004.6	41,866.0	41,585.6
	(17.8)	(15.7)	(14.2)
سبتمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
ديسمبر			
2007	37,642.5	37,689.8	37,349.2
	(10)	(8.1)	(7.6)
مارس	39,645.2	40,217.8	39,615.6
	(8.1)	(8.6)	(9.7)
يونيو	41,798.3	42,599.5	41,977.3
	(1.9)	(1.8)	(0.9)
سبتمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)
ديسمبر			
2008	43,155.1	44,344.8	43,781.3
	(11.9)	(13.4)	(12.7)
يناير	43,492.4	44,727.9	44,218.7
	(14.5)	(17.2)	(17.1)
فبراير	44,253.4	45,440.4	44,961.7
	(17.6)	(20.6)	(20.4)
مارس	43,132.3	44,187.8	43,795.0
	(14.7)	(17.4)	(17.4)
أبريل	43,967.5	45,352.4	44,989.8
	(15.0)	(17.8)	(18.4)
مايو			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء  
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)  
**أسعار صرف الدولار بين بنك السودان المركزي (بالدينار السوداني)  
 خلال الفترة 2005 - 2008 م**

البيع	الشراء	الفترة
<b>2005</b>		
250.29	249.04	Mar
248.80	248.04	Jun
238.69	237.50	Sep
231.25	230.10	Dec
<b>2006</b>		
226.33	225.20	Mar
219.52	218.52	Jun
210.77	209.73	Sep
201.83	200.83	Dec
<b>2007</b>		
201.31	200.31	Jan
201.08	200.08	Feb
201.01	200.01	Mar
201.02	200.02	Apr
201.07	200.07	May
201.06	200.06	Jun
2.010	2.000	* Jul
2.011	2.001	Aug
2.032	2.022	Sep
2.041	2.030	Oct
2.037	2.026	Nov
2.039	2.029	Dec
<b>2008</b>		
2.052	2.041	Jan
2.028	2.020	Feb
2.030	2.020	Mar
2.034	2.024	Apr
2.043	2.032	May
2.063	2.053	Jun

❖ الأرقام بالجنيه السوداني  
 المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرفات البنوك (باليدينار السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008 م

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
251.00 ×	249.00 ×	Mar
250.00	247.00	Jun
241.20	238.50	Sep
231.80	229.95	Dec
<b>2006</b>		
229.00	226.00	Mar
220.00	217.30	Jun
211.90	209.25	Sep
202.50	200.60	Dec
<b>2007</b>		
202.00	200.00	Jan
201.00	200.00	Feb
201.50	200.00	Mar
200.05	200.00	Apr
201.05	200.00	May
201.05	200.00	Jun
2.012	2.009	* Jul
2.012	2.010	Aug
2.045	2.020	Sep
2.750	2.036	Oct
2.060	2.030	Nov
2.057	2.030	Dec
<b>2008**</b>		
3.065	2.981	Jan
3.043	2.943	Feb
3.235	3.015	Mar
3.235	3.043	Apr
3.199	3.061	May
3.195	3.065	Jun

× أرقام معدلة

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)  
**أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالدينار السوداني)**  
**خلال الفترة 2005 - 2008م**

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
251.00	249.00	Jun
241.00	240.00	Sep
231.40	230.50	Dec
<b>2006</b>		
228.00	226.00	Mar
218.80	218.00	Jun
209.70	209.00	Sep
202.00	201.00	Dec
<b>2007</b>		
207.60	194.66	Jan
206.74	194.70	Feb
206.63	194.59	Mar
201.01	200.00	Apr
201.13	201.00	May
201.20	201.00	Jun
2.01	2.00	* Jul
2.01	2.00	Aug
2.04	2.00	Sep
2.05	2.04	Oct
2.04	2.03	Nov
2.06	2.03	Dec
<b>2008**</b>		
3.022	2.900	Jan
2.990	2.900	Feb
3.140	2.913	Mar
3.210	3.000	Apr
3.199	3.004	May
3.195	3.065	Jun

× أرقام معدلة

❖ الأرقم بالجنيه السوداني

❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

خلال الفترة 2005 - 2008 م

مليون دينار

*08	*08 Ø	*08	*08	*08	*07	*07	07	07	06	*05	
20,899.0	20,381.0	20,286.8	19,922	19,614.8	19,597.9	18,279.0	1,786.9	1,768.5	1,787.2	1,403.1	عرض النقد
5,638.2	5,452.7	5,364.9	5,288	5,222.2	5,644.7	4,575.0	444.2	457.1	535.5	374.0	عملة لدى الجمهور
6,331.4	6,169.1	6,089.5	5,954	5,705.0	5,688.3	5,887.0	585.8	529.9	516.9	444.8	الودائع تحت الطلب
8,929.4	8,759.2	8,832.4	8,680	8,687.6	8,264.9	7,817.0	756.8	781.5	734.8	584.3	شيك النقد
27,733.0	26,559.0	26,180.0	26,301	25,255.0	25,949.0	25,266.0	2,332.0	2,385.1	2,314.4	1,698.0	إجمالي أصول (خصوص) البنوك
13,863.0	13,700.0	13,778	13,883	13,199.1	12,946.1	12,014.0	1,199.1	1,147.9	1,114.0	768.9	إجمالي التمويل المصري
15,744.0	15,399.0	15,279	15,035	14,730.0	14,404.0	13,824.0	1,310.8	1,267.2	1,230.4	1,006.8	إجمالي الودائع المصرفية
30.3%	30.3%	30.0%	30.0%	29.1%	29.0%	32.2%	32.8%	30.0%	28.9%	31.7%	الودائع تحت الطلب / عرض النقد
27.0%	26.8%	26.4%	26.0%	26.6%	28.8%	25.0%	24.9%	25.8%	30.0%	26.7%	عملة لدى الجمهور / عرض النقد
42.7%	43.0%	43.5%	44.0%	44.3%	42.2%	42.8%	42.4%	44.2%	41.1%	41.6%	شيك النقد / عرض النقد
88.1%	89.0%	90.2%	92.0%	89.6%	89.9%	86.9%	91.5%	90.6%	90.5%	76.4%	إجمالي التمويل المصري / الودائع

× أرقام معدلة

❖ بآلاف الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصري في حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

خلال الفترة 2005 - 2008 م

مليون دينار

السنة	القطاع						
	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
<b>2005</b>							
551,791	123,374	138,604	167,842	34,136	54,495	33,340	يونيو
600,499	148,236	146,988	180,757	33,936	56,831	33,752	سبتمبر
700,046	179,611	173,917	201,280	42,114	63,711	39,413	أكتوبر
<b>2006</b>							
910,495	278,951	212,425	219,850	35,091	88,561	75,617	مارس
1,075,340	373,215	226,291	260,379	39,493	94,552	81,410	يونيو
1,099,646	402,504	214,759	259,623	35,164	95,091	92,505	سبتمبر
1,113,957	449,831	202,331	232,827	35,617	93,853	99,498	أكتوبر
910,495	278,951	212,425	219,850	35,091	88,561	75,617	نوفمبر
1,075,340	373,215	226,291	260,379	39,493	94,552	81,410	ديسمبر
<b>2007</b>							
1,147,943	488,648	208,438	213,493	32,947	103,379	101,038	مارس
1,199,128	478,664	198,583	290,250	28,860	108,658	94,113	يونيو
12,013,700	47,433,000	20,058,000	28,425,000	2,224,000	12,229,000	9,768,000	سبتمبر *
12,946,055	5,163,749	2,311,779	2,743,685	282,379	1,392,475	1,051,988	ديسمبر
<b>2008</b>							
13,255,940.3	5,199,798.7	2,338,574.7	2,693,589.6	312,457.3	1,376,260.3	1,317,259.8	يناير
13,882,269.2	5,326,590.3	2,572,429.8	2,868,806.5	399,031.5	1,343,854.3	1,371,856.8	فبراير
13,777,518	5,221,422	2,505,430	3,097,935	384,258	1,378,940	1,189,535	مارس
13,700,225	5,260,231	2,490,190	2,988,665	340,991	1,493,468	1,126,680	أبريل
13,772,575	5,596,954	2,466,451	2,661,503	406,094	1,519,361	1,122,213	مايو

\* بآلاف الجنيهات اعتباراً من يوليو 2007 م

تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية

خلال الفترة 2005 - 2008 م

مليارات الدينارات

القطاع											
العام	2005	2006	2006	2006	2007	2007	2007	يوليو - يناير - مارس ♦	ديسمبر ♦	يناير - مارس	اكتوبر - ديسمبر ♦
المراجحة	111.6	94.0	145.1	180.6	180.6	144.7	284.1	1,111.30	1,927.20	1,316.7	%48.9
%	%42.9	%45.80	%51.7	%61.4	%61.8	%63.6	%65.1	%45.6	%53.7	%53.7	%
المشاركة	81.3	58.9	58.0	44.1	43.6	31.6	54.5	381.0	392.2	332.9	%12.4
%	%31.3	%28.70	%20.7	%15.0	%14.9	%13.9	%12.5	%15.6	%10.9	%10.9	%
المضاربة	14.9	19.2	10.8	10.7	9.3	14.2	14.6	88.9	162.4	134.2	%5.0
%	%5.7	%9.30	%3.8	%3.6	%3.2	%6.2	%3.3	%3.6	%4.5	%4.5	%
السلم	3.8	0.9	5.6	2.1	2.1	0.5	1.1	53.4	13.4	22.4	%0.8
%	%1.5	%0.40	%0.40	%0.7	%0.7	%0.2	%0.3	%2.2	%0.4	%0.4	%
أخرى	48.4	32.4	61.1	56.6	56.5	36.6	82.0	801.3	1,091.7	888.2	%33.0
%	%18.6	%15.80	%21.8	%19.2	%19.3	%16.1	%18.8	%32.9	%30.4	%30.4	%
المجموع	260.0	205.2	280.6	294.1	292.1	227.6	436.3	2,435.9	3,586.9	2,694.4	%100.0
%	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

♦ بملايين الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2005 - 2008 م

مليارات الدينارات

القطاع	ديسمبر 2005	يناير 2006	فبراير 2006	مارس 2006	يونيو 2006	سبتمبر 2006	أكتوبر 2006	ديسمبر 2006	يناير 2007	فبراير 2007	مارس 2007	يونيو 2007	سبتمبر 2007	ديسمبر 2007	يناير 2008	فبراير 2008	مارس 2008	يونيو 2008	سبتمبر 2008	ديسمبر 2008	يناير 2009	
العام	2005	2006	2007	2007	2007	2006	2006	2006	2006	2006	2007	2007	2007	2007	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	
الزراعة	19.1	9.2	15.9	25.1	28.5	13.9	17.0	290.8	265.8	213.1	%7.3	%4.50	%5.7	%9.6	%9.7	%6.1	%3.9	%11.9	%7.4	%7.9	%	
الصناعة	23.1	17.0	16.0	16.9	34.8	20.1	28.9	301.4	523.6	294.3	%8.9	%8.30	%5.7	%6.5	%11.8	%8.8	%6.6	%12.4	%14.6	%10.9	%	
الصادر	13.1	11.0	10.1	5.4	8.6	6.9	4.6	80.3	69.4	75.7	%5.0	%5.30	%3.6	%2.1	%2.9	%3.0	%1.1	%3.3	%1.9	%2.8	%	
المحلية التجارة	59.5	51.3	65.7	33.0	32.1	45.7	51.9	379.3	707.6	484.0	%22.9	%25	%23.4	%12.6	%10.9	%20.1	%11.9	%15.6	%19.7	%18.0	%	
أخرى	145.2	116.7	172.8	181.0	190.1	141.0	334.0	1,384.1	2,020.5	1,627.2	%55.8	%56.90	%61.6	%69.2	%64.6	%62.0	%76.5	%56.8	%56.3	%19.7	%60.4	%
المجموع	260.0	205.2	280.5	261.4	294.1	227.6	436.4	2,435.9	3,586.9	2,694.3	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%

\* بملايين الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

## 5. CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS:

This paper aimed at investigating the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990 - 2006). For this purpose a model was specified incorporating investment rate, openness, and inflation rate as explanatory variables. These variables were found to explain 91% of the variation in economic growth during the period under consideration. All coefficients exhibited the expected signs. The coefficient of investment rate is found to be statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth, the coefficient of which is found to be statistically insignificant. The study recommended raising more real financial resources for the purpose of investing in economic and social infrastructure as well as in oil exploration. Industrialization is highly recommended for import substitution purposes and for increasing the value added for Sudan's exports. Demand management and supply side policies should also be continued for stabilizing the general price level.

## REFERENCES

Abdelmawla, M. A. (2005): "The Impact of External Debts on Economic Growth: An Empirical Assessment of the Sudan (1978 - 2001)". EASSRR, Vol. XXI, No. 2.

Ali, A. A. and Elbadawi, I. A. (2002): "Explaining Sudan's Economic Growth Performance". AERC Collaborative Research Project on Explaining Africa's Growth Performance (Draft).

Brown, R., (1992): Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan; Macmillan, London.

Central Bank of Sudan Annual Reports, various issues, Khartoum, Sudan.

Central Bureau of Statistics, Khartoum, Sudan.

Edwards, S. (1998): "Openness, Productivity and Growth: What Do We Really Know?". Economic Journal, Vol. NO. 108.

Eshag, E. A. (2000): "Development Strategies and Economic Growth in Sudan: An Empirical Analysis (1970-1990-)". M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

Frankel, J. A. and Romer, D. (1999): "Does Trade Cause Growth?". American Economic Review, Vol. NO. 89.

Greenaway, D., Morgan, W., and Wright, P. (2002): "Trade Liberalization and Growth in Developing Countries". Journal of Development Economics, Vol. NO. 67.

Hussein, A. A. (2003): "Export Promotion versus Import- Substitution Development Strategies. An Empirical Investigation for Sudan (1960 - 2001)". M.Sc, Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

Irwin, D.A., and Terviö, M. (2002): "Does Trade Raise Income? Evidence from the Twentieth Century". Journal of International Economics, Vol. NO. 58.

Mahran, H. A. (2005): "Public Policy and Poverty Reduction in Sudan, 1971 - 2002". IFPRI / API Collaborative Research Project, Arab Planning Institute, Kuwait.

Ministry of Finance and National Economy: The Sudanese Economy in Figures (2000 - 2005), Second Edition.

our interest are collected from Central Bank of Sudan and Central Bureau of Statistics. All data are available on request from the author. In the next section we report the empirical results.

#### 4. THE EMPIRICAL RESULTS:

Ordinary Least Squares (OLS) method is adopted to estimate the model in equation (1). The estimation results are given in table (3), where the figures inside the brackets are the t-ratios of the estimated parameters:

**Table (3)**  
**Estimated Equation for the Economic Growth Model (1990 - 2006)**

Coefficient of			R <sup>2</sup>	F	D.W.
I <sub>t</sub>	N <sub>t</sub>	P <sub>t</sub>			
0.36 (8.67)	0.40 (2.09)	- 0.01 (- 1.11)	0.91	46.50	1.34

Source: E-views output.

From the results in table (3), we observe that the estimated equation is statistically significant at 1% level as indicated by the F ratio. The Coefficient of determination R<sup>2</sup> suggests that 91% of the variation in economic growth is explained by the variations in investment rate (I<sub>t</sub>), openness (N<sub>t</sub>), and inflation rate (P<sub>t</sub>). The value of Durbin-Watson statistic indicates that the test for autocorrelation problem is inconclusive at 1% level. All coefficients have the expected signs. The coefficient of investment rate is statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth during the period under consideration, the coefficient of which is quite small and is statistically insignificant. It is worth noting that the strict demand management policies adopted over the 1990s, coupled with some supply measures, were meant primarily to stabilize the economy by curbing inflation (Mahran, 2005).

substitution strategies on the growth of real GDP in Sudan for the period (1960 - 2001), which is divided into three sub-periods, namely (1960 - 1978), (1979 - 1989) and (1990 - 2001). The results reveal that export promotion strategy has played an important role in the development process during the period (1979 - 1989), while import substitution strategy has not played a significant role in the development process over the period under study.

Abdelmawla (2005) examined the impact of external debt on Sudan's economic growth over the period (1978 - 2001). The explanatory variables incorporated in the empirical model include the growth in the ratio of external debt to GDP, real export earnings and inflation. The empirical results reveal that external debt work against economic growth. The results also indicate that the growth rate of real export earnings stimulate economic growth, while inflation impacts negatively. Thus, the findings of the study support the need for comprehensive debt relief measures. The study recommended the adoption of export-led growth strategy besides improving infrastructure.

### 3. THE EMPIRICAL MODEL AND METHODOLOGY:

As mentioned earlier, the purpose of this paper is to investigate the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990 - 2006). The model to be estimated takes the following general functional form:

$$G_t = F(I_t, N_t, P_t) \quad (1)$$

Where:

$G_t$ : economic growth rate.

$I_t$ : investment rate (investment-GDP ratio).

$N_t$ : openness.

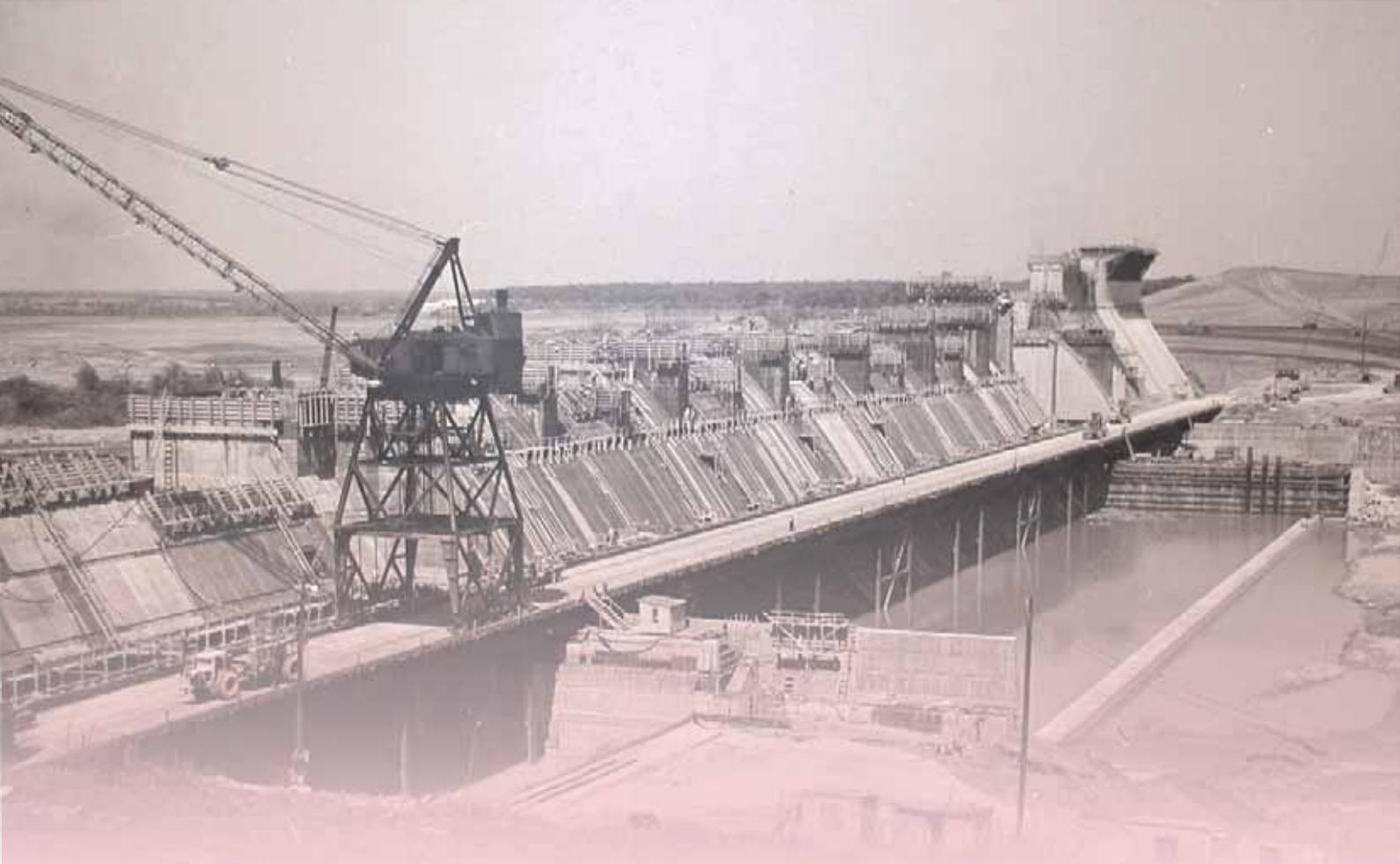
$P_t$ : inflation rate.

According to economic theory, the investment rate is considered as one of the key determinants that stimulate economic growth. In fact, countries that grow quickly are the countries that invest a substantial fraction of their GDP. So, the coefficient of the investment rate is expected to be positive.

Openness is measured as the share of total trade (export plus imports) in GDP. Many economists such as Edwards (1998), Frankel and Romer (1999), Irwin and Terviö (2002) and Greenaway et al. (2002), they all argues that trade, or trade reform, is an important determinant of differences in either incomes or growth. The coefficient of openness is also expected to be positive.

A high rate of inflation is generally harmful to growth because it raises the cost of borrowing and thus lowers the rate of capital investment; but at low and single-digit levels of inflation, the likelihood of such a trade-off between inflation and growth is minimal. At the same time, highly variable inflation makes it difficult and costly to forecast accurately costs and profits, and hence investors and entrepreneurs may be reluctant to undertake new projects. The official calculated rate of inflation in Sudan showed 67.4% in 1990, increased further to a peak level of 130.4% in 1996, after which it dropped to 17% in 1998 and to 7.3% in 2006. These high rates of inflation during most of the period under study have been detrimental to the economy, particularly with regard to their adverse welfare effects. So, the coefficient of the inflation rate is expected to be negative.

To estimate the model in equation (1), annual time series data covering the period (1990 -2006) are employed. Data on the variables of



(5.90%), services (20.36%), and per capita income (5.90%). Furthermore, the results for the 1990 - 2002 suggest that, while investment and current expenditure have exhibited significant upward trends, with growth rates of 15.8% and 8.6% respectively, the trends of development expenditure and expenditure on social services turned out to be insignificant. These results provide a clear evidence for the dramatic shift in policy, particularly for the assiduous efforts that have been made since early 1990s to create a more conducive environment for the attraction of more investment (Mahran, 2005).

Many studies have also been conducted to examine the impacts of development strategies on Sudan's economic growth. For example, Eshag (2000) examined the impacts of import substitution and export promotion on economic growth. Ordinary least squares (OLS) method was applied to a Cobb-Douglas type of

production function, using annual time series data for the relevant variables covering the period (1970 - 1990). The regression results reveal that both development strategies had no significant impact on GDP growth over the sub-period (1970 - 1978), while for the second period (1978 - 1990) export promotion have had a positive and significant impact on GDP growth. These results remain the same in spirit when the model is estimated for the whole period (1970 - 1990). These results provide clear evidence that import substitution strategy has failed as a development strategy especially if the sector remains under government control. Instead, policies should focus more on a well-designed export promotion strategy, through expansion and diversification of exports, together with the removal of agricultural taxes.

Along the same line, Hussein (2003) examined the impact of export promotion and import

promoting economic growth. However, until 1985, the final outcome of these policy packages was stagnation in exports, increase in imports, deterioration in the trade balance and the balance of payments, accumulation of foreign debt, soaring inflation rates, loss of the national currency of its purchasing power, and increasing poverty. It has been a monumental task to move the economy dramatically from a state of downward trend and somewhat central control that characterized the period of the 1970s and 1980s, to a free-market economy in the 1990s.

While agriculture continued to play the leading role in economic activity, contributing an annual average of nearly 34.0% of GDP during the last three decades, its share in GDP has been falling over the decades from 38.0% during the 1970s to nearly 34.0% during the 1980s, and further to over 31.0% during the 1990s. Similarly, despite the efforts made toward import substitution, the annual average contribution of the industrial sector (which includes manufacturing and mining) to GDP has fallen from nearly 9.0% during the 1970s to nearly 8.0% during the 1980s and further to 7.5% during the 1990s. More important, the contribution of electricity and water, by far one of the most important infrastructure services for agriculture and industry, has remained virtually stagnant at its annual average level of 1.7% during the three decades, constituting a tight structural constraint on development and growth. Finally, the services sector had the lion share in GDP, which has exhibited a rising trend during the last three decades at the expense of agriculture and industry. This share, estimated at an annual average of nearly 52.0%, typifies the economic structure of many LDCs. It is therefore evident that the structural changes

that have taken place during the last three decades favoured tertiary activities at the expense of productive activities in agriculture and industry (Mahran, 2005).

Table (2) signifies the sectoral contribution to GDP for Sudan during the period (2002-2006).

**Table (2)**  
**The Sectoral Contribution to GDP (%),**  
**2002- 2006**

Sector	2002	2003	2004	2005	2006*
Agriculture	46.0	45.6	40.0	39.0	39.2
Industry	23.1	24.1	28.0	28.0	28.3
Services	30.9	30.3	32.0	33.0	32.5
Total	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

**Sources:** Ministry of Finance and National Economy.

\* Central Bank of Sudan.

**2.2. ECONOMIC GROWTH IN SUDAN:**  
According to Ali and Elbadawi (2002), the period 1975 - 1979 registered an overall average growth rate of 4.1% per annum, compared to an overall negative average growth rate of 1.21% per annum over the period 1960 - 1974. Despite this improvement in development performance, growth remained volatile with a coefficient of variation of 2.7. Furthermore, the period 1980 - 1989 registered negative and highly volatile growth rates. The 1990s period registered positive growth rates, with an annual average rate of 0.33% per annum during the first half of the decade. In contrast, the second half of the 1990s registered sustained and stable positive growth at progressively higher rates.

Despite the dismal economic performance during the last three decades, the period 1990 - 2002 witnessed an impressive growth performance for GDP (10.22%), industry

The rest of this paper is organized as follows: section (2) gives a background about economic structure and growth in Sudan. Section (3) outlines the empirical model and research methodology, while section (4) reports the results, policy implications and findings. Finally, section (5) conclusion and provide recommendations.

## 2. ECONOMIC STRUCTURE AND GROWTH IN SUDAN:

### 2.1. SUDAN'S ECONOMIC STRUCTURE:

At independence in 1956, Sudan's GDP was estimated as amounting to LS. 284.2 million (US\$ 795 million). Per capita GDP amounted to LS. 28 or about US\$ 78 classifying Sudan among the poorest countries in the world. The production structure of Sudan economy was as summarized in table (1). Not surprisingly, the economy was dominated by agriculture, which contributed about 61% of GDP. There was virtually no industrial sector to speak of (with a contribution of about 1.1% of GDP) with the services sector accounting for the remaining 37.9% of GDP (Brown, 1992).

**Table (1)**  
**GDP Composition in Sudan at Current Prices (1955/1956/)**

Sector	GDP (million LS)	GDP Share (%)
Agriculture	172.6	60.6
Industry	3.0	1.1
Construction	16.2	5.7
Transport	37.6	13.2
Public Utilities	1.0	0.4
Government	17.2	6.0
Real Estate	8.2	2.9
Other	28.4	10.0
Total	284.2	100.0

Source: Brown (1992).

Total investment at independence amounted to about LS. 21.1 million in current prices. The sectoral distribution of this investment was such that the bulk was in the real estate sector (38.7%) followed by the government sector (accounting for 21.7%), transport (19.7%) and agriculture (8.5%). Investment in manufacture amounted to only 2.5% of the total. Of the total investment in 1955 / 56, it is estimated that 54% contributed by the public sector leaving a balance of 46% for the private sector. of the private sector's total investment 84% was devoted to the real estate sector, 5% to manufacturing, 4% to agriculture and 3% to transport (Ali and Elbadawi, 2002).

Mahran (2005) argued that the Sudan's economy has witnessed major transformations during the last three decades. Full government control over economic activities characterized the period of the 1960s, while an inward-looking strategy dominated development policy during the early 1970s and mid 1980s. Economic difficulties assumed crisis proportions during the second half of the 1970s, following the ambitious development program launched at early 1970s. The failure of the investment boom to increase the economy's productive capacity has accelerated the crisis. By the late 1970s, the government was confronted by falling export earnings, increasing import bill, accelerating budget deficit, and mounting foreign debt. In the face of continuous economic deterioration, economic reforms became inevitable. Thus, the government launched three short-term development programs, starting June 1978, with financial assistance from the IMF. These programs aimed at improving the current account, attracting foreign capital and foreign investment, increasing capacity utilization, reducing the rate of inflation, and



# **Determinants of Economic Growth in Sudan, 1990 - 2006**

Mutasim Ahmed Abdelmawla Mohamed \*

## **1. INTRODUCTION:**

Economic growth is defined as the increase in value of the goods and services produced by an economy. Conventionally, economic growth is measured as the percentage change in real gross domestic product (GDP).

This paper aims at investigating the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990-2006). For this purpose a model is specified incorporating investment rate, openness, and inflation rate as explanatory variables. Data on the variables of interest are collected from Central Bank of Sudan and Central Bureau of Statistics.

The importance of the study stems from the fact that sustainability of economic growth is a pre-requisite for development and structural transformation of the economies of Less Developed Countries (LDCs).

By applying the Ordinary Least Squares (OLS) technique, the empirical result revealed that the coefficient of investment rate is statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth, the coefficient of which is found to be statistically insignificant. The study recommended raising more real financial resources for the purpose of investing in economic and social infrastructure as well as oil exploration. Industrialization is highly recommended for imports substitution purposes and for increasing the value added for Sudan's exports so as to benefit more from trade. Demand management and supply side policies should also be continued for stabilizing the general price level.